

النشرة

العربية - الفرنسية

خاص بالقمة الاقتصادية السادسة - ٢٠٢٥

نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية - العدد ١٤١ / ديسمبر ٢٠٢٥

كلمة الرئيس :

المياه : السلام والسيادة والتعاون



المحتويات

الجلسة الافتتاحية الصفحة ٢-٤

الاطار الجيوسياسي والاقتصادي الصفحة ٤-٦

المياه وقضايا السيادة الزراعية والغذائية الصفحة ٧-٨

المياه في صلب الاحتياجات واستراتيجيات الاستثمار الصفحة ٨-١١

المتوسط هو قدرنا الصفحة ١١

السيد انطوان فريرو رئيس مجلس ادارة فيوليا الصفحة ١٣-١٥

استثمارات وبني تحتية : الاحتياجات والادوات الصفحة ٢٢-٢٥

الممر الاقتصادي IMEC الصفحة ٢٥-٢٧

الجلسة الختامية الصفحة ٢٨

السيد نيكولا فوريزيه، وزير التجارة الخارجية والجدائية الصفحة ٢٩

وفي هذا السياق، قدّمت شهادات عدد من الفاعلين الصناعيين الملتزمين وفي مقدمتهم مجموعة فيوليا من خلال رئيسها، ضيف الشرف الكبير لعام ٢٠٢٥، إضافة إلى شركات مثل ترانسديف، وسياب، وإن جي إيه وغيرها أمثلة ملموسة على ما يمكن أن تكون عليه شركات فعالة ومسؤولة في العالم العربي. وقد برز الثلاثي المحوري الذي جرى التأكيد عليه - رأس المال البشري، والابتكار، والعمل على المستوى المحلي - بوصفه أحد المفاتيح الأساسية لمواكبة الدول التي تواجه هذه التحديات على نحو مستدام، ولا سيما عبر إشراك الشركات الصغيرة والمتوسطة .

كما ذكّرت القمة بأن قضية المياه ليست مسألة تقنية فحسب، بل هي قضية سياسية وجيوسياسية بامتياز. فالأوضاع في سوريا والعراق والأردن، التي تأثرت أحياناً بعقود من النزاعات، تشهد اليوم محاولات لإطلاق ديناميات إقليمية ودولية جديدة، تُظهر إلى أي مدى يرتبط مسار التنمية بإدارة الموارد الطبيعية.

وفي ختام النقاشات، تبلورت قناعة راسخة مفادها أن مواجهة تحديات المياه لا يمكن أن تتم إلا عبر جهود جماعية. فهي تقتضي العمل على المستوى المتوسطي، وفي إطار متعدد الأطراف يجمع الدول والشركات والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الدولية. وفي هذا الإطار، يبرز الدور الحاسم لكل من الفرنكوفونية الاقتصادية، والدبلوماسية البيئية، والتعاون الأوروبي - العربي.

وفي الجوهري، أكدت القمة بقوة أن الانكفاء ليس خياراً في مواجهة ندرة المياه. فالتعاون وحده، القائم على الثقة والابتكار وتبادل الخبرات، قادر على تحويل هذا القيد الكبير إلى فرصة للتنمية والاستقرار. وهي الطموحات التي تعتمز غرفة التجارة الفرنسية - العربية، التي أتولى رئاستها، مواصلة الإسهام في تحقيقها.

راؤول دولامار

في عالم يتسم بعدم الاستقرار، وتساعد التوترات الجيوسياسية، وتسارع الأزمات المناخية، تبرز المياه اليوم باعتبارها أحد أكثر القضايا البيئية التي تشكل تحديات القرن الحادي والعشرين. فهي مورد حيوي بطبيعته، لكنها أصبحت في الوقت نفسه عامل هشاشة، وعنصرًا مرتبطًا بالسيادة الوطنية، وأحياناً مصدرًا للنزاعات. ومن هذا المنطلق عقدت غرفة التجارة العربية الفرنسية القمة الاقتصادية السادسة بين فرنسا والدول العربية يومي ١٠ و ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية الفرنسية.

ويأتي هذا الدعم المتجدد للسنة الثالثة على التوالي ليعكس اعترافاً واضحاً بالدور الفريد الذي تضطلع به غرفة التجارة الفرنسية - العربية، بوصفها الهيئة الثنائية الوحيدة التي تغطي جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، فضلاً عن الأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها العلاقات بين فرنسا والعالم العربي في مرحلة تشهد إعادة تشكيل التوازنات الدولية. وفي ظل هذه التحولات المتسارعة، يبدو الحوار الاقتصادي والمؤسسي بين الجانبين أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

أما التحديات المطروحة فلا مجال للتخفيف من حدتها: ازدياد الإجهاد المائي، اضطراب الدورة الهيدرولوجية، تصاعد الضغوط الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وهي عوامل تجعل المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تعرضاً لهذه المخاطر. فمن دون المياه لا يمكن تحقيق زراعة مستدامة، ولا أمن غذائي، ولا استقرار طويل الأمد.

ومع ذلك، ورغم قتامة التشخيص، سعت القمة إلى توجيه رسالة واضحة قوامها العمل والتفاؤل الواعي. فالحلول موجودة. غير أن هذه الحلول لا تكتسب معناها الكامل إلا إذا طُرحت ضمن مقاربة متكاملة، تأخذ في الاعتبار القضايا المناخية وحماية التنوع البيولوجي والتنمية الإقليمية، وتحظى في الوقت ذاته بآليات تمويل مناسبة.

Stratégiques	Platinum	Gold	Silver	الشركاء
VEOLIA	NGE	MEASURE & CONCEPT	Cabinet MERLIN Groupe MERLIN	TV 5 MONDE

حلول مستدامة للتكيف مع تغير المناخ في العالم العربي

”

منذ أكثر من نصف قرن، تواكب شركة فيوليا الدول العربية في مواجهة تحدٍّ أصبح محورياً: **التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد.**

وفي منطقة تتوقف فيها السيادة والاستقرار على المياه والطاقة، لم يعد **التحول البيئي** خياراً، بل أصبح رافعة للصمود والتنافسية.

وبوجود نحو **13 ألف موظف** يعملون ميدانياً، نعمل فعلياً في العالم العربي. ففي العام الماضي، أنتجت فيوليا أكثر من **300 مليون متر مكعب من المياه المحلاة**، وساهمت في **إعادة استخدام** ما يقارب **370 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي**، لخدمة المدن والزراعة والصناعة.

وفي **المغرب**، يتم ري 95% من المساحات الخضراء في العاصمة اليوم بفضل إعادة استخدام مياه الصرف الصحي. أما في **الأردن**، فتتمكن محطة "السمرات" من إعادة استخدام كافة المياه المعالجة في الري، في حين أن محطة التحلية بمدينة صور في **سلطنة عمان** تعتمد على الاكتفاء الذاتي من الطاقة بفضل 107 ألف متر مربع من الألواح الشمسية، وتزود 600 ألف نسمة بمياه الشرب.

وبفضل **خطتنا الاستراتيجية "GreenUp"**، نسرع نشر الحلول المبتكرة ذات الأثر البيئي الكبير. هنا، في العالم العربي، تتشكل بعض من أكثر الإجابات تقدماً لمواجهة التحديات المناخية العالمية.

اكتشفوا كيف تؤمن فيوليا الأمن المائي:
africa.veolia.com | near-middle-east.veolia.com



فيليب بوردو
مدير منطقة إفريقيا والشرق الأدنى
والأوسط في فيوليا

القمة الاقتصادية الفرنسية - العربية السادسة

المياه والبيئة في صلب الاحتياجات والأزمات والفرص في العالم العربي

لهذا المورد الحيوي. لذا باتت إدارة المياه على نحو مستدام وعادل ومبتكر أمراً ملجأً، وهو ما يقتضي استثمارات كبيرة واللجوء إلى تقنيات مبتكرة.

ومن أجل استكشاف احتياجات الدول العربية وطلباتها في مجال المياه وعرض ما تقدمه الشركات الفرنسية في هذا المضمار، نظمت الغرفة التجارية العربية - الفرنسية، يومي ١٠ و ١١ ديسمبر الماضي في باريس، قمته الاقتصادية السادسة بين فرنسا والدول العربية تحت عنوان: «المياه والبيئة، في صلب الاحتياجات والأزمات والفرص في العالم العربي».

وحققت هذه القمة التي أهديت إلى السيد فانسان رينا، الذي تعذر عليه المشاركة في هذا اللقاء لأسباب صحية، نجاحاً واسعاً، يشهد عليه عدد المشاركين الذي فاق ٥٥٠ مسجلاً، فضلاً عن حضور العديد من الشخصيات والمسؤولين السياسيين والاقتصاديين.

وكان السيد أنطوان فريرو، رئيس مجلس إدارة شركة فيوليا، ضيف الشرف الكبير في هذه القمة التي أقيمت برعاية فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية السيد إيمانويل ماكرون.

«القرن الحادي والعشرون سيكون قرن الحرب أو السلام على الماء». وأشار إلى أننا، بسبب التغيرات المناخية التي تزيد من انعدام الثقة في الدورة الهيدرولوجية، والضغط الاجتماعي - الاقتصادية المتنامية، نواجه أزمة ثلاثية الأبعاد: اللايقين، والتناقض، والإخفاق.

وأكد أنه بالرغم من أن مسألة المياه، وندرته وإنتاجها، تستحضر تلقائياً جملة من الصعوبات، فإنها تطوي كذلك على العديد من الإجابات الممكنة: من بينها تحلية مياه البحر، إعادة استخدام المياه العادمة، تحسين كفاءة الشبكات، والتأهيل، والابتكار التكنولوجي.

الماء: رهان سياسي واقتصادي واستراتيجي

السيد سمير ماجول استهل كلمته بتوجيه تحية حارة إلى السيد فانسان رينا على دوره كحلقة وصل إنسانية بين الثقافات. وقال: «إنه رجل مكنته لياقته ووقاؤه والتزامه من دفع مشاريع إلى الأمام كان كثيرون يظنونها مستحيلة».

وذكر بأن تنظيم هذه القمة يتزامن مع مرور عشر سنوات على مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (كوب ٢١)، الذي شكّل نجاحاً كبيراً وأطلق تغييراً في النموذج من خلال إظهار أن الاستثمار في المناخ يمكن أن يحفز النمو والتنمية،



السيد باتريك مارتان، السيد راؤول دولامار، السيد سمير ماجول

المياه عنصر أساسي للحياة، فلا حياة بلا ماء. وتحت ضغط الاحتراز المناخي، والنمو الديمغرافي، والاحتياجات المتزايدة للزراعة والصناعة، أصبح الماء مورداً نادراً. وإذا لم يتخذ شيء اليوم، فسوف تكون التحديات في الغد صعبة ومعقدة.

وتعدّ الدول العربية من أكثر المناطق تعرضاً لتغير المناخ وتُدرة

اعتراف ثلاثي بالغرفة التجارية العربية - الفرنسية

افتتح هذا اللقاء كل من السيد راؤول دولامار، الذي خلف السيد فانسان رينا، والسيد سمير ماجول، رئيس اتحاد الغرف العربية، والسيد باتريك مارتان، رئيس منظمة أرباب العمل الفرنسية - ميديف -، حيث شدّدوا على أهمية الرهانات المطروحة وعلى وجاهة وأهمية الموضوع المختار.

وتحدث السيد راؤول دولامار عن أهمية هذا الموعد السنوي الذي تنظمه الغرفة التجارية العربية - الفرنسية بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية والهيئات الفرنسية العاملة في تدويل الشركات. وذكر بأن القمة تحظى، للعام الثالث على التوالي، بالرعاية السامية لرئيس الجمهورية، السيد إيمانويل ماكرون. وقال: «أرى في ذلك اعترافاً ثلاثياً: أولاً اعترافاً بالغرفة العربية - الفرنسية التي تحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والخمسين لتأسيسها؛ وثانياً، اعترافاً بخصوصيتها بوصفها هيكلًا ثنائيًا يغطي جميع الدول العربية؛ وثالثاً، اعترافاً بأهمية العلاقات مع العالم العربي في أعلى هرم الدولة الفرنسية».

وتناول السيد راؤول دولامار في كلمته السياق الدولي المتوتر والمأساوي بالنسبة لبعض الدول، ولا سيما فلسطين، مسلطاً الضوء على التحديات المتزايدة في العالم، وخاصة تلك المرتبطة بالمياه والبيئة، ومقتبساً القول:

الذي بات أكثر ثقلًا. وأشار إلى أن الشركات في فرنسا وأوروبا والدول العربية تواجه تراكماً في التحديات: تفكك سلاسل القيمة، التوترات الجيوسياسية، العقوبات، الحروب التجارية، ونقص الإمدادات في بعض القطاعات. وقال: «إن تحدينا المشترك هو ألا نخضع للجيوسياسية وقضايا المناخ، بل أن نتعلم كيف نديرها على نحو أفضل ونحوّلها إلى فرص».

وأوضح أن الشراكات الاستراتيجية والتنمية المشتركة توفر مزايا تنافسية حاسمة للاستفادة من التحولات التكنولوجية الكبرى ومواجهة التحديات المناخية وندرة الموارد المائية. وأضاف: «علينا أن نجعل من الأمن المائي ورشة كبرى للتعاون والاستثمار». وذكر بأن الشركات الفرنسية تمتلك حلولاً مجرّبة: تحلية منخفضة الكربون، إعادة استخدام المياه في الصناعة، الشبكات الذكية، أجهزة الاستشعار، التحول الرقمي، الحد من التسربات، والزراعة الدقيقة، مستشهداً بمشاريع نُفذت في تونس والأردن والمغرب.

وختم بتجديد التأكيد على استعداد الشركات الفرنسية للانخراط إلى جانب شركائهم العرب لبناء أمن مائي مشترك، يشكل عنصراً أساسياً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والجيوسياسي.

مع خفض كبير للانبعاثات دون المساس بالنمو الاقتصادي.

وتناول موضوع القمة مشدداً على طابعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي والاستراتيجي في آن واحد، مذكراً بأن الماء ليس مورداً كسائر الموارد. وقال: «إنه أساس الحياة والإنسانية والأمن والاستقرار»، مضيفاً أن المناطق التي لا تضمن سيادتها المائية ستعرض سيادتها الاقتصادية للخطر. وأوضح أن القمة ستتناول رهانات ملموسة وحلولاً عملية، ولا سيما التحلية المستدامة، وإعادة استخدام المياه العادمة، وكفاءة الطاقة، والحوكمة. وستستند هذه المناقشات إلى خبرة وزراء وسفراء ورؤساء كبريات الشركات الفرنسية مثل فيوليا، وإفاج، وترانسدف، وهيئة الصرف الصحي في منطقة باريس الكبرى مثل سياب وإن جي ايه و أنتيا، القادرين على تحويل الأفكار إلى إنجازات ملموسة.

التعاون والشراكات في مواجهة التحديات العالمية

من جهته، ذكر السيد باتريك مارتان بالسياق السياسي والاقتصادي الدولي

الاطار الجيوسياسي والاقتصادي

العالمين العربي والفرنسي؛
الدكتور وسام فتوح، الأمين
العام لاتحاد المصارف
العربية، لعرض دور المصارف
العربية في تمويل قطاعي
المياه والبيئة؛ والدكتور خالد
حنفي، الأمين العام لاتحاد
الغرف العربية، لتحليل كيفية
إعادة هذه التحديات في تشكيل
الأولويات الاقتصادية للعالم
العربي؛ وسعادة السفير عيد
مسعيد يحيى، سفير جمهورية
جيبوتي في فرنسا وعميد
السلوك الدبلوماسي العربي،
لتقييم الوضع الاقتصادي
والجيواستراتيجي الراهن في
العالم العربي إلى جانب



السيدة ريان كنعان

السيدة ريان كنعان، الأمينة
العامّة للغرفة العربية -
الفرنسية وميسرة هذه
الجلسة، أكدت على أهمية هذه
القمة بوصفها محطة أساسية
في تعزيز الروابط والشراكة
بين فرنسا والدول العربية في
مواجهة التحديات الإقليمية.
وأشارت كذلك إلى أن قضيتي
الماء والبيئة تقعان ضمن أبرز
التحديات التي يتعين على
الدول العربية إيجاد إجابات
وحلول لها، وهي إجابات لم تعد
تقنية فحسب، إذ باتت لهذه
القضايا أبعاد اقتصادية
 واجتماعية وجيواستراتيجية.

العلاقات القوية بين جيبوتي وفرنسا.

ولتعميق النقاش حول هذه المواضيع شاركت ثلاث شخصيات بارزة في

الدور المحوري للقطاع المصرفي العربي

المتاحة بنحو ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠. كما أشار إلى أن المنطقة العربية تمثل
١٠٪ من مساحة اليابسة و٦٪ من سكان العالم، لكنها لا تحصل إلا على أقل من
٢٪ من الموارد المائية المتجددة على الكوكب.

ومع ذلك، ورغم هذه الضغوط، تمتلك دول المنطقة أسساً متينة، ولا سيما في
القطاع المصرفي، الذي يواصل أداء دور رئيسي في الاستقرار المالي
والاقتصادي، حيث تتجاوز أصوله ٥,٢٠٠ مليار دولار. وقال: «مصارفنا من
بين الأفضل أداءً في الأسواق الناشئة». فهي تمّول البنى التحتية الكبرى
وتدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، خصوصاً في القطاعات الرقمية
والصناعية. وفي العديد من الدول العربية، تمّول المصارف أكثر من ٧٠٪ من

الدكتور وسام فتوح أكد على التحولات العميقة الجارية في الدول العربية،
مشيراً إلى أن التوصيات التي ستصدر عن هذه القمة يمكن أن تسهم في تعزيز
قدرة المنطقة على بناء مستقبل مستقر وواعد. وأوضح أن قضيتي المياه
والبيئة أصبحتا من الرهانات الأساسية لاستقرار وتنمية الدول العربية.

وذكر بالتحديات المائية التي تواجه المنطقة، مبيّناً أن ٦٠٪ من سكان العالم
العربي يعيشون في حالة نقص حاد في المياه، وأن الطلب قد يتجاوز الموارد

WHAT DRIVES ME? IMPROVING TOMORROW'S MOBILITY.

Become a **technical expert**. Join us.

At Transdev, we give our talents the opportunity to develop and have a positive impact on society and people's lives, by delivering ever safer, more reliable and more innovative mobility services.

القصف الإسرائيلي. ومع ذلك، واصل العالم العربي لعب دور مهم على الساحة الدولية، فلم يتوقف، وإن كان قد تعرّض للتباطؤ بفعل النزاعات التي كبحت ديناميته في النمو الاقتصادي.

وفي هذا السياق السياسي الصعب، أشار أيضًا إلى أحداث إيجابية. وبصفته عميد السلك الدبلوماسي العربي، شكر فرنسا على دورها المحوري، إلى جانب المملكة العربية السعودية ودول أخرى، في الجهود الدولية التي أفضت إلى اعتراف أكثر من عشر دول بدولة فلسطين، من بينها بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. كما عدد من بين الأحداث السعيدة افتتاح المتحف المصري الكبير الجديد، وانتخاب السيد خالد العناني مديرًا عامًا لمنظمة اليونسكو، والمعرض العالمي المزمع تنظيمه في المملكة العربية السعودية عام ٢٠٣٠، وتنظيم كأس الأمم الأفريقية في المغرب، ومساهمة هذا البلد في تنظيم كأس العالم لكرة القدم ٢٠٣٠، وكذلك تنظيم كأس العالم ٢٠٢٤ في المملكة العربية السعودية. كما رحّب بعودة سوريا إلى الساحة الدولية.

وأقرّ في الختام بأن الصورة لا تزال متباينة، لكنه أشار إلى أن الآفاق تبقى واعدة، مع توقع نمو بنسبة ٣,٧٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٦.

العلاقات بين فرنسا وجيبوتي وحوكمة المياه على الصعيد العالمي

وفي معرض حديثه عن العلاقات بين فرنسا وجيبوتي، البوابة الاستراتيجية لمضيق باب المندب الذي يمر عبره جزء مهم من التجارة العالمية، ولا سيّما الهيدروكربونات، شدّد على تمسك البلدين بشراكتهم الاستراتيجية الشاملة التي تغطي جميع قطاعات النشاط والتنمية المستدامة. وتشمل هذه الشراكة المتعددة الأبعاد تقريبًا جميع المجالات: السياسي، والاقتصادي، والعسكري، والتربوي، والثقافي. وعلى الصعيد الاقتصادي، لا تزال فرنسا شريكًا موثوقًا لجيبوتي، وقد استطاعت - في رأيه - استعادة ما كان يميزها: حب المغامرة والانخراط الدولي. وقال: فرنسا لم تعد تريد ترك منافسيها يفوزون بالصفقات.

وفي عودة إلى الموضوع المركزي للقمة المتمثل في المياه والبيئة، ذكّر بأن الإجهاد المائي يشكل رهانًا أساسيًا بالنسبة لجميع دول العالم العربي. كما أشار إلى إنشاء منظمة عالمية للمياه في سبتمبر ٢٠٢٣ في المملكة العربية السعودية، مؤكدًا أن قضية المياه تستحق حوكمة دولية مكرّسة لها، على غرار ما أُقيم للأمن الغذائي خلال قمة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) عام ١٩٩٥. وختم بالتأكيد أن الروابط التي توحّد فرنسا بالعالم العربي تستند إلى قاعدة مشتركة صلبة.

إجمالي الاستثمارات، أي ما يقارب من ٣,١٠٠ مليار دولار. وذكّر بأنه، خلال قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في نيويورك في سبتمبر ٢٠٢٣، التزم اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع المصارف والمؤسسات المالية العربية لتعبئة ١,٠٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، مشيرًا إلى أن المياه والبيئة في صميم هذا المسار، ومؤكّدًا أن هذا الالتزام يعكس قناعة الاتحاد بأن القطاع المصرفي يجب أن يكون شريكًا فاعلاً في مواجهة التحديات الإقليمية.

إعادة التفكير في الأولويات الاقتصادية العربية

الدكتور خالد حنفي من جانبه دعا إلى إعادة صياغة الأولويات الاقتصادية في العالم العربي وإعادة التفكير في العلاقات الاقتصادية مع فرنسا بروح من التوازن الأكبر والابتكار والتفاهم المتبادل. وقال: « نريد أن نكون شركاء كاملين في تفكير مشترك »، مضيفًا: العالم يتغير بسرعة، وطريقة تناولنا للاقتصاد قد تغيّرت. نحن منفتحون على العالم، ونرغب في التعاون مع أوروبا، ولدينا ارتباط خاص بفرنسا.

وتناول قضية المياه، مشيرًا إلى أن المنطقة العربية تعاني عجزًا مائيًا كبيرًا، لكنها تمتلك في الوقت نفسه ثروات مهمة في مجال الطاقات المتجددة، وموارد بشرية كبيرة،

وقدرات مالية ملحوظة، إضافة إلى موقع جغرافي استراتيجي. وقال بأنه يجب تغيير الطريقة التي نتناول بها الاقتصاد، لا سيّما في البحث عن مصادر جديدة للمياه من أجل إنتاج ذكي ورشيد، واستخدام متوازن للموارد المائية. وأكد أن اقتصاداتنا لا تأخذ في الحسبان بما يكفي قيمة الموارد النادرة، وأن الوقت قد حان لتغيير هذا المنظور.

وربط الدكتور خالد حنفي بين الأمن الغذائي ونُدرة المياه، متحدّثًا عن الثورة الصناعية الرابعة والثورة الزراعية الرابعة، وعن اللجوء إلى الذكاء الاصطناعي لإدارة سلاسل القيمة وخلق قيمة مضافة. وقال: كل ذلك متشابك، وكل شيء مترابط، داعيًا إلى مزيد من المرونة والتنوع من أجل تعزيز الروابط الجيو - اقتصادية والجيو - استراتيجية مع أوروبا، ومع فرنسا تحديدًا بوصفها بوابةً إلى أوروبا.

وختم بالتأكيد على أن الجانب العربي، سواء على مستوى الفاعلين الاقتصاديين أو صُنّاع القرار السياسي، مستعد لتعزيز التعاون وخلق سوقٍ مشتركة تربط التكنولوجيا الفرنسية بالاقتصاد العربي.

الوضع السياسي والآفاق الإقليمية

سعادة السفير عيد مسعيد يحیی عرض السياق السياسي في العالم العربي، مشيرًا إلى أن عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ شهدا أحداثًا كبرى، بدءًا من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والحرب في السودان، وكذلك الوضع في لبنان تحت



السيدة ريان كنمان والدكتور خالد حنفي

المياه وقضايا السيادة الزراعية والغذائية

لمناقشة هذا المحور، دعا السيد دومينيك برونان، المستشار لدى رئيس الغرفة العربية - الفرنسية وميسر هذه الجلسة، سعادة السفيرة السيدة سميرة سيتايل سفيراً صاحب الجلالة ملك المغرب، والدكتور سباستيان أبييس، الباحث في معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية (إيريس) ومدير نادي ديميتير، لتقديم تحليلاتهما.

السياسة الزراعية المشتركة في أوروبا هي في آن واحد سياسة اجتماعية وسياسة غذائية مواطنة. ويرى أن الخطاب حول الغذاء يجب أن يذكّر بضرورة الجهد الجماعي للأمم لدعم قطاع استراتيجي. وبالتالي يجب النظر إلى الإعانات التي تُقدّم للمزارعين بوصفها استثماراً في خدمة الأمن الغذائي للمواطنين.

الاستراتيجية المائية للمغرب

سعادة السفيرة سميرة سيتايل عرضت استراتيجية المغرب لتطوير موارده المائية، موضحة أن المملكة تعاني من إجهاد مائي منذ سبع سنوات: «نحن في وضعية جفاف ونعيش واقعاً يلزمنا بتجاوز الاستراتيجية السابقة لإدارة المياه» وذكرت سياسة بناء السدود التي أطلقها جلالة الملك الراحل الحسن الثاني منذ أوائل ستينيات القرن الماضي، مشيرة إلى أن المغرب أنشأ أكثر من ١٥٤ سدّاً كبيراً و١٦٠ منشأة صغيرة، ما يتيح له اليوم تخزين ٢١ مليار متر مكعب من المياه، مع هدف بلوغ ٢٥ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٢٨.

كما أوضحت أن الاستراتيجية المغربية في مجال تحلية المياه تهدف إلى تلبية احتياجات ما لا يقل عن ٥٠٪ من السكان من مياه الشرب بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك بفضل شراكات مع الصين، ولكن أيضاً وإلى حد كبير مع فرنسا. وفي ما يتعلق بالصرف الصحي، أشارت إلى وجود استراتيجية تعبئ عدة مشغلين، من بينهم شركة فيوليا الحاضرة بقوة في المغرب.

تنمية الأقاليم الجنوبية

ورداً على سؤال حول تنمية الأقاليم الجنوبية وانعكاساتها على قطاعات الزراعة والصيد البحري والصناعة والسياحة، ذكرت بقرار مجلس الأمن رقم ٢٧٩٧ الصادر عن الأمم المتحدة.

وأكدت أن الشراكة مع فرنسا أساسية لتنمية هذه الأقاليم، وشكرت خصوصاً منظمة - ميديف إنترناسيونال - لدورها في تشجيع النسيج الريادي الفرنسي على اغتنام الفرص التي توفرها هذه المناطق لصالح الشركات الفرنسية والمغربية والأفريقية.

وفي تناولها للتعاون الثلاثي بين فرنسا والمغرب وأفريقيا الذي يمكن تطويره انطلاقاً من المغرب، أشارت سعادتها إلى أنه خلال قمة المياه في مراكش، وقعت الوكالة الفرنسية للتنمية، والمملكة المغربية - عبر المكتب الوطني



المياه، الزراعة والأمن الغذائي

قدّم الدكتور سباستيان أبييس في بداية مداخلة نادي ديميتير، وهو تجمع يضم شركات زراعية وغذائية، ووزارات، ومدارس، وخبراء مشاركين يعملون باستمرار على استشراف مستقبل العوالم الزراعية والغذائية، واستعرض الروابط الوثيقة بين المياه والزراعة والغذاء.

وذكر بأن الغذاء ضرورة يومية في عالم يضم ثمانية مليارات نسمة، وأن الزراعة تحتاج إلى موارد، وعلى رأسها المياه، من أجل الإنتاج. وقال من هنا تبرز الحاجة إلى حلول تتيح الحفاظ على توافر المياه للقطاع الزراعي. وأشار إلى الضغوط القوية الحالية الرامية إلى تطوير الري الدقيق وتوفير المياه في الزراعة، مما يجعل دور البنى التحتية والابتكار والاستثمار حاسماً.

وأكد ضرورة الوعي بالطابع الاستراتيجي للقطاع الزراعي، كما كان الحال خلال النصف الثاني من القرن العشرين، معتبراً أن أوروبا - فرنسا على وجه الخصوص - قد قللت من أهميته في بدايات القرن الحادي والعشرين.

وفي تناوله لمسألة السيادة الغذائية، شدّد على أنه لا ينبغي فهمها بوصفها اكتفاء ذاتياً وانغلاقاً على الذات، بل بوصفها سيادة تضامنية تقوم على تبادل المعارف والعلوم والإنتاجات والمشاريع، ولا سيما في المنطقة المتوسطية، حيث توجد تكاملات قوية بين أوروبا وأفريقيا وحوض المتوسط. فهذه المنطقة، في رأيه، تُجسّد مجمل التوترات الزراعية والمائية التي تلاحظ على مستوى العالم.

وبشأن الدعم الموجه للسلع الغذائية والمواد الأولية الزراعية، أوضح أن

الذي يمسّ العالم العربي، وخاصة المغرب، مذكرة بأن بلدها، شأنه شأن عدة دول في المنطقة - منها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر - قد اعتمد استراتيجيات واضحة وطويلة المدى لمواجهة الإجهاد المائي.

للكهرباء والماء الصالح للشرب - ودولة بوركينا فاسو اتفاق تعاون. وقالت: هناك العديد من الحالات التي يمكن أن يكون فيها التعاون الثلاثي مفيداً، بل وضرورياً. وختمت بالتعبير عن تفاؤلها إزاء التحديات الناجمة عن الاحترار المناخي

المياه في صلب الاحتياجات واستراتيجيات الاستثمار

أدار هذه الجلسة الجديدة السيد فيليب غوتيه، المدير العام لمنظمة - مديف إترناسيونال - بمشاركة الدكتورة تمارا الزين، وزيرة البيئة في لبنان، والسيدة ناديا حي، الوزيرة السابقة والسفيرة والمندوبة الوزارية المشتركة للمتوسط، والسيد فرانسوا - ماري ديديه، المدير العام لفرنسا في شركة «إيفاج جيني سيفيل» والسيد كزافييه موني، المدير العام لهيئة الصرف الصحي في منطقة باريس الكبرى - سياب - والسيدة ربي شبيب، ممثلة نائب وزير الموارد المائية السوري. وقد أتاحَت الجلسة عرض أوضاع وطنية مختلفة، وتقديم نماذج الحوكمة والإدارة وفرص التعاون.



السيد فيليب غوتيه، السيدة ربي شبيب، الدكتورة تمارا الزين، السيدة ناديا حي، السيد فرانسوا - ماري ديديه، السيد كزافييه موني

الحالة اللبنانية: إصلاح للحفاظ على الموارد

الخاص. وأكدت أن سلسلة من الإصلاحات جارية حالياً في هذا الاتجاه. وفي ما يتعلق بنموذج إدارة المياه، أوضحت الدكتورة تمارا الزين أن وزارة الطاقة والمياه تدير القضايا المائية حالياً عبر مؤسسات تُعنى بالمياه والصرف الصحي. وقالت: « يجب ترك هذا النموذج المركزي نسبياً، والانتقال إلى نموذج قائم على أحواض مائية لامركزية، مع مسؤول واحد عن كل حوض»، مشيرة إلى أن هذا التوجه يندرج ضمن الإصلاحات الجارية.

المتوسط في مواجهة تحدي المياه

واستهلت السيدة ناديا حي مداخلتها بعرض مهمتها، التي تتمثل في تحفيز وتنسيق السياسة الفرنسية تجاه حوض المتوسط في جميع القطاعات، من خلال تعبئة الوزارات والمؤسسات ومكونات المجتمع المدني كافة. وأوضحت أن هذه المهمة تهدف إلى إعادة تنشيط هيئات الحوار السياسي في إطار الاتحاد، من أجل المتوسط، وتعزيز الحوارات الإقليمية، والاعتماد على المجتمع المدني لخلق فضاءات للتفكير والعمل.



السيدة ناديا حي

الدكتورة تمارا الزين أشارت في مداخلتها إلى أن لبنان، الذي كان يُعتبر في السابق «خزان المياه» في المنطقة، يعاني اليوم من إجهاد مائي لأسباب عدة، منها الحوكمة المختلة، وسوء إدارة الموارد المائية، وعدم الاستقرار السياسي. وأوضحت أن قطاع المياه، الخاضع لوزارة الطاقة والمياه، تم إهماله إلى حد كبير بسبب الأزمات المتتالية في قطاع الكهرباء، مما يفرض إجراء إصلاحات لإعادة وضع



الدكتورة تمارا الزين

المياه في صلب السياسات العامة.

وأضافت أن فكرة فصل قطاع المياه عن الطاقة وإنشاء وزارة مكرّسة حصرياً للمياه والصرف الصحي تلقى زخماً متزايداً. كما بيّنت أن سوء الإدارة أدّى إلى هدر كبير، ولا سيما ضياع جزء مهم من المخزون الجوفي الذي يصب مباشرة في البحر، وإلى الاستغلال المفرط للموارد المتبقية عبر حفر الآبار العشوائية. لذا أصبح من الضروري تحسين الحوكمة والإدارة والنموذج المالي للقطاع من أجل تهيئة الطريق أمام استثمارات القطاع



Groupe MERLIN

LA RÉFÉRENCE INGÉNIERIE depuis 100 ans



Nos missions techniques allient rencontres humaines, diversité et innovation, elles sont dédiées aux thématiques suivantes :



- Protection et renaturation des cours d'eau,
- Protection des ressources en eau potable,
- Distribution d'eau potable,
- Dépollution des eaux usées et production de biométhane



- Décarbonation de nos territoires (chaleur) et de nos industries
- Production, distribution d'énergies « free » CO₂
- Combustibles solides de récupération, bois déchets



- Collecte, tri, recyclage, valorisation de nos déchets
- Réduction des matières plastiques
- Déchets des REP*

* Responsabilité Élargie des Producteurs



- Aménagements de nos villages, villes, agglomération, métropoles dans un souci permanent de sobriété carbone et mieux vivre en ville
- Transports en mode doux



Au sein d'une structure familiale, nos **650 ingénieurs et techniciens** participent très concrètement à la mise en œuvre d'infrastructures à impacts positifs pour la planète, la santé et le bien-être de ses habitants.

NOTRE METIER :
Maître d'œuvre,
Ingénieurs
Conseils

NOS COLLABORATEURS

65% d'ingénieurs
25% de techniciens et projeteurs
10% d'administratifs

... en France et à l'international

L'INTERNATIONAL
15% de notre activité

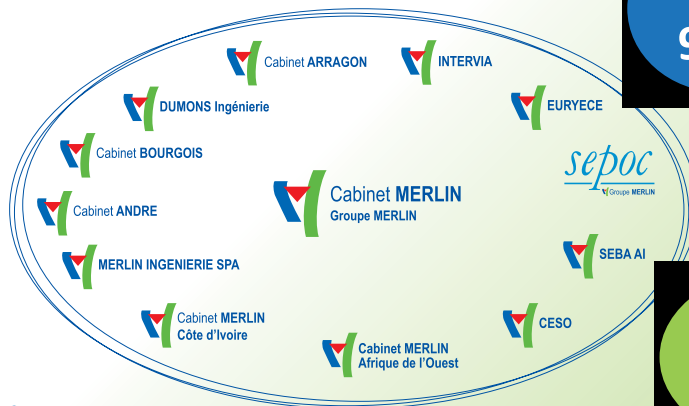
NOS IMPLANTATIONS
40 en France
6 à l'étranger

MONTANT ANNUEL DES TRAVAUX DIRIGÉS
1,5 Md€

CHIFFRE D'AFFAIRES
90 M€

LE GROUPE
15 Sociétés
650 Collaborateurs

NOS CLIENTS
85% Clients Publics
15% Clients Privés



والاستراتيجية في ما يخص إدارة الموارد المائية على المدى الطويل.

وفي عرضه أنشطة مجموعته وخبراتها التاريخية، أوضح أن - إيفاج - تعمل بشكل أساسي في تشييد منشآت متكاملة - تسليم مفتاح باليد - لا سيما في مجالات نقل الطاقة، بالتعاون

مع جهات تمتلك تقنيات مجرّبة، وفي شراكة وثيقة مع كبار الفاعلين العالميين في هذا القطاع. وقال: نحن لا نقوم بشيء من دون وجود جهات مانحة للأوامر في المقدمة، مضيفاً أن أنجح المشاريع هي تلك التي تُخطط مسبقاً وتُصمم بالتشاور مع جميع الأطراف. وشدد على أن ما يتجاوز الجانب التقني هو المنهجية التشاركية التي تُكوّن جوهر خبرات مجموعته.

وفي ما يخص المشاريع الجارية، أشار إلى أن - إيفاج - تشارك، إلى جانب شركة فيوليا، في مشروع تقوده الأخيرة يهدف إلى بناء محطتين لمعالجة مياه الشرب باستخدام تقنيات عالية الأداء. وسيسمح هذا التعاون للمجموعة بالاستفادة من هذه التجارب وترسيخ خبراتها على المدى الطويل.

ورداً على سؤال حول إمكانية نقل مشاريع «إيفاج» إلى بلدان حوض المتوسط، أكد أن في فرنسا فاعلين كباراً في قطاع المياه يمتلكون مراجع قوية وقادرين على تصدير خبراتهم شريطة العمل بالتعاون مع شركاء محليين. وذكر على سبيل المثال محطة تحلية المياه في جيبوتي التي تُعتبر نموذجاً ناجحاً.

هيئة الصرف الصحي في منطقة باريس الكبرى (SIAAP) فاعل عام - صناعي في خدمة البيئة

السيد فرانسوا - ماري ديدييه، الرئيس المدير العام لهيئة الصرف الصحي في منطقة باريس الكبرى قدّم سياب، الهيئة التي يترأسها. وأوضح أن سياب هي جماعة عمومية أنشئت عام ١٩٧٠، وريثة للأعمال الكبرى التي أنجزت في عهد البارون هوسمان لإنشاء شبكات الصرف



السيد فرانسوا - ماري ديدييه

الصحي وتصريف المياه العادمة في باريس.

وقال هيئة سياب كيان فريد من نوعه، فهي من جهة جماعة عمومية بوصفها

وفي تناولها لقضية المياه في المنطقة، ذكّرت ببعض الأرقام الأساسية المرتبطة بالمتوسط: وقالت انه من أصل ٥٢٠ مليون نسمة يعيشون في هذا الفضاء، ١٨٠ مليوناً معرضون لشح المياه، بينهم ٨٠ مليوناً يعانون من شح حاد. وأضافت أنه بحلول عام ٢١٠٠ قد يتعرض ما بين ٦٠ و ٧٠٪ من سكان المنطقة المتوسطة لنقص في المياه.

وأمام هذه التحديات، شدّدت على ضرورة زيادة الموارد المائية وتحسين إدارتها، وترشيد استخدامها، وتطوير موارد غير تقليدية، بما في ذلك معالجة مياه الصرف والتحلية. وقالت: علينا الانتقال فعلياً إلى التنفيذ العملي الذي يتطلب، بحسب قولها، العمل مع المجتمع المدني والشركات، التي تؤدي دوراً رئيسياً في الاقتصاد الأزرق، ومع المؤسسات المالية لمواكبة هذا التحول، ومع الحكومات لتعزيز الوعي بالمخاطر الراهنة. وختمت بالتأكيد على أهمية التفكير الجماعي في سبل تنفيذ الإجراءات اللازمة.

سوريا: حاجات ملحة في البنى التحتية المائية

قدّمت السيدة رُبي شكيب عرضاً موجزاً عن الوضع في سوريا والإجراءات ذات الأولوية، داعية إلى تعزيز التعاون بين فرنسا وسوريا. وأوضحت أن البنى التحتية المائية قد دُمّرت إلى حدّ كبير بسبب الحرب، وأن نقص أعمال الصيانة ولا سيما نتيجة غياب



السيدة رُبي شكيب

قطع الغيار جعل العديد من المنشآت خارج الخدمة.

وأشارت إلى أن سوريا بحاجة إلى إعادة تأهيل شبكات التوزيع التي دُمّرت غالبيتها، وضمان صيانة ما تبقى منها لوقف الخسائر الكبيرة في المياه. وإذا لم تتخذ إجراءات عاجلة، فإن ٧٠٪ من الشبكة مهددة بالتوقف عن العمل على المدى القصير. كما بيّنت أن البلاد تفتقر بشدة إلى محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي.

وأضافت أن السلطات ركّزت على تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً، لكن القدرات المتاحة لا تزال بعيدة عن تغطية الحاجات الفعلية. وقالت: علينا إنشاء محطات ضخ، وإعادة بناء شبكة من المختبرات لمراقبة جودة المياه، وتطوير منشآت لمعالجة مياه الصرف الصحي. وبالنظر إلى حجم الاحتياجات، أعربت عن أملها في الحصول على دعم من الوكالة الفرنسية للتنمية وغيرها من المؤسسات. وختمت بالقول: نحن نعمل على هذه المشاريع مع شركائنا الفرنسيين، ومع جهات أخرى، من أجل تنفيذها.

دور الشركات الفرنسية: الخبرة والتعاون

استهلّ السيد كزافييه موني، المدير العام لفرع - إيفاج جيني سيفيل - في فرنسا، مداخلته بالتأكيد على ضرورة طرح أسئلة دورية تتعلق بالرؤية

لدى عامة الناس، إذ لا يظهر اسمها مباشرة على فاتورة المياه الخاصة بسكان إيل - دو - فرانس. وتتولى سياب جمع مياه الصرف الصحي ومياه الأمطار، ثم تعيدها إلى نهر السين أو نهر المارن بعد معالجتها في محطاتها، مما يجعلها فاعلاً مركزياً في حماية البيئة ومنظماً لتدفق نهر السين، حيث تسهم بنحو ثلث تدفقه عبر المياه المعالجة. كما تدير الفواض خلال فترات الهطولات المطرية الغزيرة من خلال تخزين المياه مؤقتاً في خزانات مخصصة.

وتحافظ سياب أيضاً على روابط وثيقة مع مدينة باريس، التي تنفذ مشاريع تعاون لامركزي وتمول مشاريع في الخارج، وفي هذا الإطار يمكن لسياب أن تشارك في مشاريع تعاون مع كبريات المدن العالمية.

نقابة بين محافظات تؤدي خدمة عمومية ومن جهة أخرى فاعل صناعي. فهي تعالج المياه العادمة لما يقرب من تسعة ملايين من سكان منطقة إيل دو - فرانس، وتُشغل خمس محطات في التجمع الحضري الباريسي، بينما تُدار المحطة السادسة من قبل شركة فيوليا. وتتألف حوكمتها من ٤٠٪ فاعلين عموميين و ٦٠٪ فاعلين من القطاع الخاص، بميزانية سنوية تناهز مليار يورو.

وتدير سياب أكبر محطتين لمعالجة المياه العادمة في أوروبا: إحدهما في إقليم إيفلين، والأخرى في فالنتون. وتعمل مع جميع كبريات الشركات الفرنسية في قطاع المياه، ولا سيما فيوليا وسويز وإيفاج وفانسي. وهكذا تُعد سياب جهة رئيسية مانحة للعقود، رغم أن نشاطها غالباً ما يكون غير معروف.

«المتوسط هو قدرنا»



السيد جان لوك شوفان



ما بعد النفط.

وفي هذا الإطار، شدد على أن المتوسط عاد ليكون فضاء قوة استراتيجية مشتركاً بين القارات الأوروبية والأفريقية والشرق أوسطية. وقال: علينا أن نجعل من المتوسط سوقاً متكاملة وسلطة قادرة على منافسة الكتل الاقتصادية الكبرى في العالم. إنه رهان سيادة وفرص عمل واستقرار لا يمكن مواجهته إلا جماعياً.

أما في ما يخص المحور الثاني، فذكر بأن المناخ يشكل رهاناً على مستوى التنافسية والأمن والنموذج الاقتصادي. وأكد أن الشركات التي لن تُدرج مخاطر المناخ في استراتيجياتها ستُستبعد من سلاسل القيمة العالمية، داعياً إلى تسريع العمل حول ثلاثة روافع أساسية: الابتكار بوصفه محرك السيادة، والتشغف الكفو كنموذج صناعي جديد، والكفاءة التي تعني الجمع بين الأداء والاستدامة. واعتبر أن هذه المقاربات أساسية لتطوير شراكات تكنولوجية وصناعية ومالية بين فرنسا ودول الخليج وشمال أفريقيا.

وأخيراً، في تناوله للمحور الثالث أي المياه وصفها بأنها رهان أمن استراتيجي يمكن أن يتحول إلى ركيزة لتحالف بين فرنسا والدول العربية: تحالف للحلول والقدرة على الصمود والمستقبل. وختم بالقول: «فلنتقدم، ولنُشيد هذا الطموح المتوسطي معاً، فهو قدرنا؛ ومن مسؤوليتنا أن نحوله إلى فرصة».

السيد جان لوك شوفان، رئيس غرفة التجارة والصناعة في إيكس - مرسيليا - بروفانس، ممثلاً السيد ألان دي كريسينزو، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة الفرنسية عرض رؤيته للمتوسط الذي عاد ليصبح فضاءً مشتركاً للقوة الاستراتيجية.

ودعا إلى البناء الفاعل للمستقبل، مؤكداً أنه لا ينبغي الاكتفاء بالتكهن بما سيأتي، بل يجب التحرك من الآن. وأمام التحولات الاقتصادية والطاقة والجيوسياسية التي تعيد رسم التوازنات العالمية، حث السيد جان لوك شوفان على تبني مقاربة موجهة نحو الحلول.

وفي خضم إعادة التشكل الجارية، اعتبر أن الفضاء الأورو - متوسطي سيغدو محورياً استراتيجياً في العقد المقبل. وحدد ثلاثة محاور عمل ذات أولوية: تدويل الأنشطة الاقتصادية، والتحول المناخي لنماذج الأعمال، وقضية المياه بوصفها مسألة استراتيجية.

وفي تطويره للمحور الأول، أوضح أن دور شبكة غرف التجارة والصناعة يتمثل في دعم الشركات الفرنسية المنخرطة في العمل الدولي، مؤكداً أن الانفتاح الدولي لم يعد خياراً بل ضرورة للتنوع وتحقيق النمو الاقتصادي. وفي هذا المنظور، تعد الدول العربية شركاء ذوي أولوية، لأنها تستثمر بكثافة في البنى التحتية والطاقة والتحول الرقمي، وتعيد هيكلة اقتصاداتها استعداداً لمرحلة



INGENIERIE & CONSEIL

Eau - Environnement - Infrastructures -
Gestion des données environnementales

Antea Group

Understanding today.
Improving tomorrow.

Antea Group est en France l'un des acteurs majeurs de l'ingénierie de l'environnement et de la valorisation des territoires. Fortes de 850 collaborateurs et positionnées sur quatre grands métiers, l'Eau, l'Environnement, les Infrastructures et la Donnée environnementale, nos équipes interviennent en France métropolitaine, dans les DOM et à l'international.

Nous sommes présents auprès d'une clientèle très diversifiée, constituée de grands groupes industriels, de PME dynamiques, de collectivités locales ou de gouvernements. A tous nous avons à cœur de répondre avec le même engagement et la même volonté d'apporter des solutions opérationnelles. Notre ingénierie adresse des problématiques très contemporaines et complexes, qui nécessitent la mobilisation de savoirs techniques pointus et la combinaison d'expertises diversifiées. Nous trouvons ces compétences au sein du groupe qui compte 3200 collaborateurs à travers le monde. Pour autant nous voulons également être en connexion avec d'autres expertises, avec les entreprises les plus

innovantes et avec toutes les régions du monde ; aussi sommes-nous membre fondateur de l'alliance environnementale Inogen qui regroupe plus de 60 partenaires et 7000 ingénieurs ou consultants répartis dans près de 70 pays, constituant ainsi l'un des tous premiers réseaux mondiaux.

Si nous avons réalisé quelques beaux projets au Proche-Orient et au Moyen-Orient, nous avons depuis quelques années la volonté d'intensifier notre développement par la mise en place de partenariats avec les acteurs du monde arabe. Nous sommes donc aujourd'hui heureux et fiers de rejoindre les membres de la CCFA pour apporter notre contribution active au développement conjoint engagé depuis des années.



Pascal VOYEAU

Directeur général Antea France

Nous vous accompagnons durant tout le cycle de vie de vos projets :

- Etude, pré-étude, audit et diagnostic
- Assistance à maîtrise d'ouvrage
- Maîtrise d'œuvre de conception et réalisation
- Clé en main et travaux
- Mesures d'eau et d'air
- Management de la donnée environnementale

Exemples de projets

Maroc : assistance technique environnementale, sociale et en matière de réinstallation de populations pour le programme "Compact II" du Millenium Challenge Corporation

Tunisie, Maroc, Algérie : évaluation des systèmes d'information sur l'eau pour la GIZ

Afrique australe : due diligence pour plus de 100 stations-services et installations pétrolières d'un groupe multinational dans plusieurs pays

Gaza : maîtrise d'œuvre pour la conception détaillée d'un nouveau centre de stockage des déchets, réhabilitation de l'ancienne décharge, suivi des travaux de construction

Liban : évaluation des ressources en eau sur le Mont Liban – Shouf Biosphere Reserve

Jordanie : assistance technique pour l'Union Européenne pour la conception du système national d'information sur l'eau



السيد أنطوان فريرو، رئيس مجلس إدارة شركة فيوليا

اختتم السيد أنطوان فريرو رئيس مجلس إدارة شركة فيوليا وضيف الشرف الكبير في هذه القمة، أعمال الجلسة الصباحية الأولى وعرض التحديات الرئيسية التي تواجه الدول العربية، وبين الحلول التي تطبقها مجموعته، وتحدث عن علاقة الثقة الطويلة التي تجمع فيوليا بالدول العربية.

المجموعة بفضل ١٧٠ عامًا من الخبرة والابتكار، منها أكثر من خمسين عامًا من الحضور المتواصل في الشرق الأوسط و٢٥ عامًا في شمال أفريقيا.

وأشار إلى أن المجموعة تضم الآن أكثر من ١٣,٠٠٠ موظف في الدول العربية، بحجم أعمال يتجاوز ملياري يورو، وتعمل على ثلاثة تحديات رئيسية: ندرة المياه، مكافحة التلوث، والحد من انبعاثات الغازات المرتبطة بخدمات المياه. ففي عام ٢٠٢٣، أنتجت فيوليا في دول المنطقة ٣٠٥ ملايين متر مكعب من المياه المحلاة وبلغت الكمية الإجمالية ٦٧٠ مليون متر مكعب بإضافة المياه المعالجة والمعاد استخدامها، كما ساعدت على توفير ٣٢٠ مليون متر مكعب من المياه في الشبكات. وقال: إن حزمة حلولنا تغطي مجمل دورة المياه: إنتاج وتوزيع مياه الشرب، معالجة وإعادة استخدام المياه العادمة، الحد من الفواقد، رقمنة الشبكات، أنظمة تحلية من الجيل الجديد، وإنتاج مياه غير تقليدية وأوضح أن هذه الحلول تمكن اليوم العديد من الدول الجافة في المنطقة من ضمان أمنها المائي على مستوى السكان والزراعة والصناعة.

حضور فيوليا في الدول العربية

بعد هذا العرض الاستراتيجي والتقني، دعا السيد فريرو الحضور إلى جولة لاستكشاف حضور المجموعة وإنجازاتها في الدول العربية، على أن يبدأ الجولة من شمال أفريقيا.

في المغرب

أوضح أن فيوليا حاضرة في المملكة منذ ٢٣ عامًا، حيث تدير خدمات المياه والصرف الصحي بفضل ٤,٥٠٠ موظف، مع نتائج تُترجم إلى تحسن كبير في مردودية شبكات المياه: ٨٤٪ في تجمع الرباط سلا، وأكثر من ٨٠٪ في منطقة طنجة - تطوان. كما يتم ري ٩٨٪ من المساحات الخضراء في الرباط و٨٥٪ من المساحات الخضراء في طنجة. تطوان بمياه عادمة معالجة، أي ما يعادل ٤٧ مليون متر مكعب مُستعادة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٥.

في عام ٢٠٢٣، أنتجت فيوليا في دول المنطقة ٣٠٥ ملايين متر مكعب من المياه المحلاة، وبلغت الكمية الإجمالية ٦٧٠ مليون متر مكعب بإضافة المياه المعالجة والمعاد استخدامها، كما ساعدت على توفير ٣٢٠ مليون متر مكعب من المياه في الشبكات



السيد أنطوان فريرو

قال السيد فريرو في مستهل كلمته: «يشرفني، ويشرف فيوليا، أن أشارك في القمة الاقتصادية الفرنسية - العربية السادسة المخصصة لقضية حيوية تمس جوهر الأمور: الحياة اليومية للشعوب، وازدهار الاقتصادات، واستقرار المجتمعات، بل وأمن الدول ذاتها.

وذكر بسياق الأزمات الذي تتعقد فيه هذه القمة، وبحدة التوترات التي تشهدها بعض دول المنطقة، حيث يصطدم النمو الديمغرافي والاحتياجات الاقتصادية بتراجع مقلق في توافر الموارد المائية. وقال: الأرقام تترجم بنفسها الواقع ففي المغرب، انخفض متوسط الموارد المائية المتاحة للفرد من ٢,٥٦٠ مترًا مكعبًا في السنة في ستينيات القرن الماضي إلى ٦٢٠ مترًا مكعبًا حاليًا؛ وفي الأردن، لا تتجاوز هذه الموارد ٩٠ إلى ١٠٠ متر مكعب في السنة للفرد. وأكد أن الإجهاد المائي أصبح واقعًا، وأن المياه تحولت إلى مورد استراتيجي.

وأمام هذه التهديدات، شدّد على أنه لا وجود لأي قدر محتوم، وأن الإجابات التقنية والاقتصادية والسياسية متاحة. وهذه الإجابات تشكل صلب نشاط مجموعة فيوليا، التي تخدم تحولاً بيئياً لا يحدّ من النمو بل يعيد اختراعه، نحو نمو أكثر ذكاءً ودائرية، تُرصد فيه كل قطرة ماء وتُؤمن وتُعاد استخدامها. وأضاف أن فيوليا أصبحت اليوم - البطل العالمي للتحول البيئي - وهو موقعٌ اكتسبته

٣٠ عاماً.

في الإمارات العربية المتحدة

ذكر أن المجموعة حاضرة في الإمارات منذ عام ١٩٧٣، حيث أنشأت ٤٤ محطة تحلية بطاقة إجمالية تبلغ ٤ ملايين متر مكعب يومياً. وفي أبوظبي والعين، تعالج محطات فيوليا ٤٣٠,٠٠٠ متر مكعب يومياً من المياه التي يُعاد استخدامها لري المساحات الخضراء. وفي عجمان، تنتج محطة بسعة ١٤٠,٠٠٠ متر مكعب يومياً، وتدمج عمليات تثمين النواتج الثانوية لمعالجة المياه العادمة بهدف تقليص أثرها البيئي.

في سلطنة عُمان

أوضح أن محطة - بركة ٤ - تنتج ٢٨١,٠٠٠ متر مكعب يومياً، أي نحو ١٨٪ من احتياجات البلاد من مياه الشرب. وفي صور، تنتج محطة أخرى ١٣١,٠٠٠ متر مكعب يومياً اعتماداً على محطة طاقة شمسية بقدرة ١٧ ميغاوات. وتوفّر المحطة الكهربائية الطاقة لنحو ٦٠٠,٠٠٠ شخص وتُجنّب انبعاث قرابة ٣٠٠,٠٠٠ طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً. كما تُشغّل فيوليا محطة لمعالجة المياه الخام في موقع الغاز بي بي خزّان، مؤكدة بذلك إمكانية الجمع بين الأداء الصناعي والحفاظ على الموارد.

في الكويت

أشار إلى أن فيوليا تُشغّل محطة - صفر تصريف سائل - في مصفاة الزور وثلاث محطات تحلية تنتج مجتمعة ٦٠٠,٠٠٠ متر مكعب يومياً.

في البحرين

أوضح أن فيوليا حاضرة في البحرين منذ عام ١٩٧٦، حيث أنشأت أربع محطات تحلية تنتج ٥٠٠,٠٠٠ متر مكعب يومياً، وتدير شركة مشتركة مع شريك محلي نظاماً متكاملًا للتبريد الحضري ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها في الري.

في قطر

قال بأن فيوليا تُشغّل كامل الشبكات ومحطة معالجة الصرف في المنطقة الشمالية من الدوحة، كما توفر لقرية كتارا الثقافية أكبر منشأة لإعادة استخدام المياه في البلاد، تتيح توفير ما بين ٥,٠٠٠ و ١٥,٠٠٠ متر مكعب يومياً للري والتبريد الحضري.

في الأردن

أوضح أن محطة سامراً بوصفها مصفاة حيوية دائرية تعالج ٣٦٥,٠٠٠ متر مكعب يومياً، وتوفّر ٢٥٪ من المياه

وفي المغرب أيضاً، خفّضت فيوليا، لصالح مصنع - رينو - في طنجة، استهلاك المياه الصناعية بنسبة ٧٠٪ وألغت التصريفات السائلة، مما يجنب سحب ما يعادل سعة ١٧٥ مسبحاً أولمبياً من المياه سنوياً. وأخيراً، بالتعاون مع الدولة، شيدت فيوليا أكبر محطة لتحلية المياه في أفريقيا قرب الرباط، بطاقة ٣٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، لتأمين مياه الشرب لنحو ٩,٢ ملايين نسمة. وإلى جانب هذه المنجزات، يجري حالياً تطوير مشروع تحلية ضخّم يهدف إلى تعزيز صمود المغرب مائياً على المدى الطويل، مع هدف إنتاج ١,٧ مليار متر مكعب من المياه المحلّة سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠.

في الجزائر

أوضح أن فيوليا تُشغّل محطة تحلية مياه الحامة، التي تُعدّ من أكبر محطات التناضح العكسي في القارة الأفريقية، بطاقة إنتاجية تبلغ

٢٠٠,٠٠٠ متر مكعب من مياه الشرب يومياً، مما يغطي جزءاً كبيراً من احتياجات العاصمة ويحسّن بشكل ملموس استمرارية الخدمة لعدة مئات الآلاف من السكان.

في ليبيا

قال السيد فريرو بأن فيوليا حاضرة في ليبيا، البلد شديد الجفاف، منذ عام ١٩٧٣، وقد أنشأت على مر السنوات ٢٤ محطة تحلية بطاقة إجمالية تبلغ ٥٣٠,٠٠٠ متر مكعب يومياً. كما تُفدّت مشاريع أحدث في رأس لانوف (١٦,٠٠٠ متر مكعب يومياً) وسرت (١٢,٠٠٠ متر مكعب يومياً)، إلى جانب تحديث مرافق في درنة وطبرق، مما يعزز صمود المدن الساحلية المعتمدة على المياه الجوفية الأحفورية لمشروع - النهر الصناعي العظيم -

في المملكة العربية السعودية

قال بأن فيوليا موجودة في المملكة منذ عام ١٩٧٥، حيث أنشأت ٢٥ محطة تحلية تعتمد عمليات تكنولوجية مبتكرة سمحت بخفض تكلفة المياه المحلاة إلى أقل من النصف، لتصل غالباً إلى أقل من ٠,٥٠ دولار للمتر المكعب. وتواكب المجموعة المملكة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمياه؛ ففي الرياض و٢٢ بلدية أخرى، تدير فيوليا خدمة المياه لما يقرب من ٩ ملايين نسمة، بهدف واضح: خفض الفواقد إلى النصف وضمان خدمة على مدار الساعة. كما تُشغّل محطات في جدة وتزوّد مدينة العلا التاريخية بالمياه. وأخيراً، تتفدّ في الجبيل مشروعا لصالح شركتي أرامكو السعودية وتوتال إنرجيز، يرمي إلى إعادة تدوير ٩ ملايين متر مكعب سنوياً من المياه الصناعية على مدى

في قطاعي المياه والصرف الصحي (سلطنة عُمان)، والإشراف على تنفيذ مشاريع تعزيز إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي (مكناس)، والحد من الفواقد على نطاق واسع (الرياض)، ورقمنة هيئات المياه (الأردن). وتُستكمل هذه الخدمات بمجموعة متكاملة من الرافعات، مثل خفض الفواقد، والتحلية منخفضة الاستهلاك للطاقة، وإعادة الاستخدام المتقدم للمياه العادمة، ومعالجة المياه الصناعية وصولاً إلى - الصفر تصريف سائل -، وإدارة أصول المحطات والشبكات، ودعم الحوكمة ونماذج الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

المخصصة للزراعة و١٢٪ من إجمالي المياه في البلاد، وتُغطي أكثر من ٩٥٪ من احتياجاتها الكهربائية بفضل الغاز الحيوي والطاقة الكهرومائية. كما تُدير المجموعة، لصالح شركة ديواكو ووزارة المياه والري الأردنية، نظام جر معقد يتألف من آبار محفورة حتى عمق ٦٠٠ متر، وعدة محطات ضخ، وشبكة أنابيب يزيد طولها عن ٣٣٠ كيلومتراً. ويزود هذا النظام نحو ٥٠٪ من سكان العاصمة، وقد تجاوز في عام ٢٠٢٣ عتبة مليار متر مكعب من مياه الشرب الموردة منذ دخوله الخدمة، أي أكثر من ١٠٨ ملايين متر مكعب سنوياً.

في مصر

قال أن محطة الحمام، في قلب مشروع دلتا الجديدة، تُسهم فيوليا من خلالها



محطة لتحلية المياه
في أبوظبي



محطة لإعادة تدوير المياه الصناعية
في المملكة العربية السعودية



محطة لتحلية المياه في المغرب

الاستثمار في رأس المال البشري

وأكد أن فيوليا، انطلاقاً من قناعتها بأن الاستثمار الأول هو الاستثمار في الإنسان، اختارت تعزيز الحماية الاجتماعية لجميع موظفيها، ودعم سياسات توظيف الوظائف في البلدان التي تعمل فيها، وجعل التنوع محوراً لعملها. واستشهد ببعض الأمثلة: في المغرب، من المقرر أن تكون ٦٠٪ من التعيينات في عام ٢٠٢٥ من النساء، وفي المملكة العربية السعودية تترأس امرأة فرع - إنوفا - التابع للمجموعة، وهي مسؤولة عن فريق عمل يزيد على ١,٣٠٠ موظف.

وختم بالقول إنه من خلال الجمع بين الرؤى السياسية وطاقات الدول العربية من جهة، وخبرات فيوليا من جهة أخرى، يمكننا أن نحول القيود إلى موارد، والمخاطر إلى فرص، وأن نبني معاً مستقبلاً أكثر أمناً وازدهاراً واستدامة.

في أكبر منشأة في العالم لمعالجة مياه صرف الري الزراعي: ٧,٥ ملايين متر مكعب يومياً، وقناة بطول ١٢٠ كيلومتراً، وأكثر من ٣٢٠,٠٠٠ متر مربع من البنى التحتية. كما تسهم هذه المحطة في الحد من تلوث بحيرة مريوط وساحل الإسكندرية، مع دعم التوسع الزراعي. وتواكب المجموعة الصناعة الثقيلة في استبدال مياه النيل تدريجياً بمياه بحر محلاة عن طريق وحدات معالجة متقدمة.

في لبنان

أوضح أن فيوليا تشغل محطات معالجة حيوية في مدينتي طرابلس وجبيل الساحليتين، ما يسهم في حماية الساحل والصحة العامة.

الهندسة والحوكمة

أشار السيد فريرو إلى أنه، إضافة إلى تشغيل وبناء المنشآت، تقدم فيوليا خبراتها في مجالات الهندسة والاستشارات، ولا سيما في تخطيط الاستثمارات



INGENIERIE & CONSEIL

Eau - Environnement - Infrastructures -
Gestion des données environnementales

Antea Group

Understanding today.
Improving tomorrow.

Antea Group est en France l'un des acteurs majeurs de l'ingénierie de l'environnement et de la valorisation des territoires. Fortes de 850 collaborateurs et positionnées sur quatre grands métiers, l'Eau, l'Environnement, les Infrastructures et la Donnée environnementale, nos équipes interviennent en France métropolitaine, dans les DOM et à l'international.

Nous sommes présents auprès d'une clientèle très diversifiée, constituée de grands groupes industriels, de PME dynamiques, de collectivités locales ou de gouvernements. A tous nous avons à cœur de répondre avec le même engagement et la même volonté d'apporter des solutions opérationnelles. Notre ingénierie adresse des problématiques très contemporaines et complexes, qui nécessitent la mobilisation de savoirs techniques pointus et la combinaison d'expertises diversifiées. Nous trouvons ces compétences au sein du groupe qui compte 3200 collaborateurs à travers le monde. Pour autant nous voulons également être en connexion avec d'autres expertises, avec les entreprises les plus

innovantes et avec toutes les régions du monde ; aussi sommes-nous membre fondateur de l'alliance environnementale Inogen qui regroupe plus de 60 partenaires et 7000 ingénieurs ou consultants répartis dans près de 70 pays, constituant ainsi l'un des tous premiers réseaux mondiaux.

Si nous avons réalisé quelques beaux projets au Proche-Orient et au Moyen-Orient, nous avons depuis quelques années la volonté d'intensifier notre développement par la mise en place de partenariats avec les acteurs du monde arabe. Nous sommes donc aujourd'hui heureux et fiers de rejoindre les membres de la CCFA pour apporter notre contribution active au développement conjoint engagé depuis des années.



Pascal VOYEAU

Directeur général Antea France

Nous vous accompagnons durant tout le cycle de vie de vos projets :

- Etude, pré-étude, audit et diagnostic
- Assistance à maîtrise d'ouvrage
- Maîtrise d'œuvre de conception et réalisation
- Clé en main et travaux
- Mesures d'eau et d'air
- Management de la donnée environnementale

Exemples de projets

Maroc : assistance technique environnementale, sociale et en matière de réinstallation de populations pour le programme "Compact II" du Millenium Challenge Corporation

Tunisie, Maroc, Algérie : évaluation des systèmes d'information sur l'eau pour la GIZ

Afrique australe : due diligence pour plus de 100 stations-services et installations pétrolières d'un groupe multinational dans plusieurs pays

Gaza : maîtrise d'œuvre pour la conception détaillée d'un nouveau centre de stockage des déchets, réhabilitation de l'ancienne décharge, suivi des travaux de construction

Liban : évaluation des ressources en eau sur le Mont Liban – Shouf Biosphere Reserve

Jordanie : assistance technique pour l'Union Européenne pour la conception du système national d'information sur l'eau



أُتاح صباح اليوم الثاني من القمة فرصة لمواصلة رصد الوضع الراهن في بعض الدول، واحتياجاتها، واستراتيجياتها الاستثمارية، والأدوات المتاحة لدعم هذه الاستثمارات. كما قدّم السيد جيرار ميستراليه عرضاً عن ممر IMEC اللوجستي، المصمم لمواكبة نمو التجارة بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا. وقبل الخوض في هذه المواضيع، أكّد كلٌّ من السيد جوفري رو دو بزيو، والسيدة ريان كنعان، والدكتور خالد حنفي، ومعالي السيد حسام زكي، على الإطار السياسي والاقتصادي للعلاقة بين فرنسا والدول العربية، وأهمية المنظمة الدولية للفرانكفونية.

جوفري رو دو بزيو: الفرنكوفونية الاقتصادية في مواجهة تجزئة العالم

٣,٠٠٠ رائد أعمال. وقال إن ما يميز التحالف هو - النتائج الملموسة،. موضحاً أن اللقاء يُعتبر ناجحاً إذا أفضى في نهايته إلى إبرام صفقات - ويضم التحالف عدداً كبيراً من الدول العربية، منها موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس ومصر ولبنان وجيبوتي وجزر القمر. كما يستعد لاستقبال أعضاء شركاء، على غرار نموذج المنظمة الدولية للفرنكوفونية، من بينهم قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وربما ليبيا. وأشار إلى أن حتى الصين أبدت اهتمامها بالانضمام، في دليل على أن هذه الشبكة الاقتصادية الفرنكوفونية تتجاوز الإطار اللغوي البحث.

وأضاف أن التحالف يضم أيضاً دولاً تمر علاقاتها مع فرنسا بفترات توتر، مثل الجزائر ومالي والنيجر وبوركينا فاسو، قائلاً: عندما يتوقف السياسيون عن الكلام، يواصل رواد الأعمال الحوار.

ومن بين الطموحات الكبرى للتحالف: بطاقة تنقل لرواد الأعمال الفرنكوفونيين لتخفيف ضغط قيود التأشيرات وتسهيل التنقل بين الشمال والجنوب، بل وبين دول الجنوب نفسها. وقد بدأت المناقشات مع الحكومة الفرنسية في هذا الشأن. وهدف آخر يتمثل في مضاعفة مكاتب التمثيل؛ إذ قال: لدينا مكاتب في كيبك في كندا وأبيدجان، ونعمل مع أصدقائنا اللبنانيين على فتح مكتب في بيروت.

واختتم السيد جوفري رو دو بزيو بالإشارة إلى أن الاضطرابات المناخية تضرب بقوة دول الجنوب، مؤثرة على محاصيل الكاكاو والحبوب وبلغ أخرى، وأن التحالف يدمج في أعماله بعد الإجهاد المائي بوصفه عنصراً أساسياً.



السيد جوفري رو دو بزيو، السيد دومينيك برونان

أوضح السيد جوفري رو دو بزيو، الرئيس السابق لمنظمة أرباب العمل الفرنسية (ميديف)، ونائب الرئيس والرئيس الفخري لتحالف أرباب العمل الفرنكوفوني الذي أسسه قبل أربع سنوات، أن الفرنكوفونية صيغت في الأصل كمنظمة ثقافية ودبلوماسية، وربما علمية، وأن البعد الاقتصادي كان منسياً لديها. ويأتي تحالف أرباب العمل الفرنكوفونيين تحديداً لسد هذه الفجوة. ففي غضون أربع سنوات فقط، نجح التحالف في جمع ٣٩ دولة تحت مظلته.

وتدور أنشطة التحالف حول تنظيم لقاء سنوي لرواد الأعمال الفرنكوفونيين، وقمة فرانكو - تك المخصصة للشركات الناشئة التكنولوجية كل عامين. أما النسخة الأخيرة، التي نُظمت في باريس في نوفمبر ٢٠٢٤، فقد جذبت أكثر من

خالد حنفي: «إعادة التفكير في العلاقة الفرنسية - العربية»

لخص الدكتور خالد حنفي، الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، في بضع عبارات ملامح المشهد العالمي الجديد: سلاسل إمداد أقصر، وتحالفات مبنية على الثقة والكفاءة والتقارب الجيوسياسي. وفي هذا السياق، دعا إلى إعادة صياغة عميقة للعلاقة الفرنسية - العربية، بما يتجاوز منطق - الدخول إلى السوق - نحو بناء نموذج جديد من العلاقات قائم على شراكات رابح رابح وقيمة مضافة مشتركة.

كما شدّد الأمين العام لاتحاد الغرف العربية على ضرورة تجاوز الفكرة



الدكتور خالد حنفي

NGE, acteur majeur dans la zone MENA



3 pays actifs dans la zone



Arabie
Saoudite



Égypte



Maroc

+ de 150 M€
de chiffre d'affaires

+ 4 000
collaborateurs
au MENA

NOS PROJETS MAJEURS

2 usines de dessalement à Jorf Lassfar
2024 - 2025



Percement du Barrage d'Al Massira
2017- 2021



Métro du Caire - Ligne 3
2018 - 2024



Pose de 60 km de canalisations d'eau potable
et construction d'une station de pompage
2015- 2017



LGV "green line" - 330 km de voie
2023 - en cours



Contournement d'Hofuf
2023-2025



وغيرها من قطاعات الاقتصاد. ووجّه نداءً إلى الفاعلين الاقتصاديين الفرنسيين، حاثًا إياهم على تغيير النظرة إلى الدول العربية، وفهم النموذج الجديد قيد التشكل، وإعادة التفكير في مقاربتهم على أساس الندية وفي روح شراكة صادقة وحقيقية.

التي تُصوّر العالم العربي ككتلة متجانسة، مبرزًا أن الدول ٢٢ تختلف في خصائصها: فبعضها غني برؤوس الأموال، وبعضها يمتلك موارد بشرية مؤهلة، وأخرى تزخر بالموارد الطبيعية أو بفرص الأعمال. وتفتح هذه الملفات المتنوعة آفاقًا واسعة للمستثمرين، لا سيّما في مجالات الطاقات المتجددة، والصناعة الخضراء، والهيدروجين الأخضر، والزراعة ٤,٠،

السيدة ريان كنعان : أزمة المياه والبيئة تتطلب استجابات منسّقة ومبتكرة وتضامنية

تفاقمها التغيرات المناخية، ونقص الموارد، والتحديات البيئية الخطيرة، ولا سيّما التلوث، وإدارة النفايات، وهشاشة النظم البيئية.

ومع ذلك، أشارت إلى أن حلولاً عملية بدأت تتبلور، مستشهدة بعدة أمثلة ملموسة للتعاون مع فرنسا، منها اتفاق بقيمة ٤٥٠ مليون يورو مع تونس لتحسين الوصول إلى المياه، بما في ذلك في العاصمة تونس؛ ومشروع العقبة في الأردن، الممول جزئياً من بنك الاستثمار الأوروبي بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار، والذي يجمع بين التحلية ونقل المياه إلى عمّان بهدف توفير ٣٠٠ مليون متر مكعب سنوياً؛ والاتفاق الموقع سنة ٢٠٢٢ مع الإمارات العربية المتحدة لإنشاء محطة تحلية كبرى لإنتاج عدة ملايين من الأمتار المكعبة من المياه سنوياً. كما أشارت إلى اتفاقات أخرى تعكس رغبة دول المنطقة في تعميق علاقاتها مع فرنسا، ولا سيّما من خلال مشاريع تجمع بين التحلية والطاقات المتجددة، خصوصاً الطاقة الشمسية.

وقالت: ان مشكلات المياه والبيئة لم تعد محصورة داخل الحدود الوطنية، بل أصبحت إقليمية ودولية، مشيرة إلى أن الحكومات والشركات أطلقت مبادرات لمواجهة هذه التحديات. وختمت بالقول إن العالم العربي ينتظر تعاوناً فعلياً، وأن الشراكة مع فرنسا تُعدّ من الرافعات التي تعوّل عليها المنطقة كثيراً.



السيدة ريان كنعان، الدكتور خالد حنفي، معالي السيد حسام زكي

شكرت السيدة ريان كنعان، الأمينة العامة للغرفة التجارية العربية - الفرنسية، المتحدثين على جودة مساهماتهم، وكذلك المشاركين في القمة الذي فاق عددهم ٥٥٠ مشاركاً. وذكرت بأن المنطقة العربية، ذات الطابع الصحراوي والجاف، من أكثر مناطق العالم تأثراً بمشكلات المياه، التي

جامعة الدول العربية تدعم مبادرات التعاون مع فرنسا

وأشار إلى أن العديد من الدول العربية بدأت تحديث إدارة المياه، لا سيّما في مجال الري، وشرعت في تنفيذ استراتيجيات ترمي إلى تحقيق السيادة أو الأمن الغذائي. غير أن هذه المشاريع تحتاج إلى دعم دولي وإطار عالمي للاستفادة الكاملة من التقنيات المتاحة. وذكر بالروابط التاريخية بين فرنسا والدول العربية، وبقدرة الطرفين على تحويل هذا الرصيد التاريخي إلى استراتيجية تعاون معمّقة في خدمة الاستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأوضح أن قضيتي المياه والبيئة تمثلان تحدياً، لكنهما تفتحان أيضاً آفاقاً لتوثيق الروابط بين فرنسا والدول العربية.

وفي حديثه عن مأساة غزة، دعا السيد زكي إلى مضاعفة الجهود للسماح بدخول المساعدات، ولا سيما الغذائية، منبذاً بالظروف التي تعرقل إيصالها. كما أشاد بالمبادرة المشتركة بين فرنسا والمملكة العربية السعودية لدعم حل الدولتين، التي طُرحت في نيويورك في إطار الأمم المتحدة.

واختتم بالتأكيد على دعم جامعة الدول العربية الثابت للتعاون مع فرنسا ولكافة المبادرات المشتركة في مجالات المياه والطاقة والبيئة، التي وصفها بأنها ركائز أساسية للاستدامة والاستقرار الإقليمي.



معاالي السيد حسام زكي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، شدد على أن هذه القمة تعكس وعياً حقيقياً بمشكلة بالغة الأهمية في العالم عموماً، وفي العالم العربي خصوصاً. وذكر بأنه داخل العالم العربي، تواجه ١٩ دولة من أصل ٢٢ مشكلات كبيرة في مجال المياه. وقال: إن هذا التحدي يتغلّ مباشرة كاهل حياة ملايين الأشخاص ويفرض البحث عن حلول شاملة، دامجة ومتقدمة تكنولوجياً.

المياه في صلب الاحتياجات واستراتيجيات الاستثمار

شاركت في هذه الجلسة سعادة السفيرة لينا الحديد، سفير المملكة الأردنية الهاشمية، والسيد ثائر الجميلي، الوزير المفوض والقائم بالأعمال في سفارة العراق بباريس، حيث استعرضا التحديات التي يواجهها بلدهما، فيما قدّم السيد بنجامين هد، المدير الدولي لمجموعة NGE، والسيد جان باتيست شوفيل، رئيس قسم شبه الجزيرة العربية في المديرية العامة للخزانة الفرنسية، حلولاً تقنية ومسارات تمويلية.



سعادة السفيرة لينا الحديد، السيد ثائر الجميلي، السيد بنجامين هد، السيد جان باتيست شوفيل

وقال: نحن نعتمد أساساً على نهري دجلة والفرات، حيث يأتي نحو ٧٠٪ من مواردنا من خارج البلاد، مشيراً إلى أن السياسات المائية للدول الواقعة في المنابع تؤثر مباشرة على الأمن المائي للعراق.

وعلى مدى العقدين الماضيين، عانى العراق من ندرة المياه، واستطالة فترات الجفاف، وتدهور جودة المياه، وتسارع وتيرة التصحر. وفي مواجهة هذه التحديات، اعتمد العراق خططاً استراتيجية متكاملة تهدف إلى تحديث الري وتقليص الفاقد المائي، وحماية الموارد المائية والنظم البيئية، ولا سيما في منطقة الأهوار.

كما يعمل العراق على تعزيز التعاون الإقليمي مع الدول المجاورة خصوصاً تركيا وإيران، لضمان تقاسم عادل ومنصف للمياه. وعلى الصعيدين العربي والدولي، يشارك العراق بنشاط في المجلس الوزاري العربي للمياه، والخطوة الاستراتيجية العربية للأمن المائي في أفق ٢٠٣٠، وفي مفاوضات المناخ والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمياه. وأخيراً، يطور العراق شراكات للاستفادة من الخبرات المتقدمة في إدارة المياه والطاقة.

ولكونه بلداً ذا تقاليد زراعية قوية، يحتاج العراق إلى كميات كبيرة من المياه، ولذلك تدعم الحكومة هذا القطاع وتعتبر أن التعاون الإقليمي والدولي عنصر حاسم لضمان الأمن المائي والغذائي.

NGE: المياه مهنة المستقبل

استعرض السيد بنجامين هد مسار مجموعة NGE، رابع أكبر فاعل في قطاع البناء والأشغال العامة في فرنسا، والتي تضم ٢٦,٠٠٠ موظفاً وتحقق رقم أعمال يبلغ ٥ مليارات يورو. ولدت المجموعة في مطلع الألفية من اندماج عدة شركات، ثم أعادت تركيز أنشطتها لتجعل من المياه أولى أولوياتها. وهو خيار استراتيجي، نظراً إلى أن المياه تعتبر اليوم قطاع المستقبل في مجال البنى التحتية. فهذا المورد الحيوي يوجد في تقاطع التوترات المرتبطة بالاحترار المناخي، والتوسع الحضري السريع، وحركات النزوح السكانية، ما يجعل منه سوقاً ذات أولوية بالنسبة لمُنشئي البنى التحتية.

وأشار إلى أنه بينما يتمثل الرهان الرئيسي في فرنسا في تجديد الشبكات المتقادمة، فإن التحديّ على الصعيد الدولي هو بناء بنية تحتية جديدة أصحت ضرورة. ولفت إلى أن أمثلة الدول التي تعاني من الإجهاد المائي تتزايد، بدءاً

الأردن والعراق في الخطوط الأمامية

أشارت سعادة السفيرة لينا الحديد إلى أن الأردن يعد اليوم من أفقر دول العالم مائياً، موضحة أن حصة الفرد السنوية تقل عن ١٠٠ متر مكعب. وينتج هذا العجز عن عدة عوامل: الطابع الجاف للبلاد، الانخفاض الحاد في موارد نهر الأردن، تحويل مجاري الأنهار في المنطقة، إضافة إلى موجات اللاجئين المتعاقبة التي أدت إلى زيادة كبيرة في عدد السكان.

وتعكس هذه الوضعية في شكل تقنين صارم للمياه في جميع المناطق، وقيود شديدة على السكان، تتفاقم بفعل تقادم البنى التحتية التي تخفّض قدرتها إلى النصف تقريباً. وفي مواجهة هذه التحديات، شرع الأردن في تحديث عميق لقطاع المياه وللممارسات الزراعية، من خلال إعطاء الأولوية للمحاصيل الأقل استهلاكاً للمياه وتطوير نظم ري فعّالة.

وأكدت أن التعاون مع فرنسا يؤدي دوراً جوهرياً في هذا الجهد، مستشهدة بمشروع - السمر - المنجز مع شركاء فرنسيين، والذي يتيح معالجة أكثر من ٧٠٪ من المياه العادمة لإعادة استخدامها في الزراعة. كما أشادت بالمشاريع التي تنفذ مع فيوليا لتحديث إدارة المياه، وتركيب محطات المعالجة، وتحسين إمدادات المياه للعاصمة عمّان، والدعم الفني لشركة مياه عمّان، ووصفتها بأنها إنجازات متميزة.

ومنذ عام ٢٠٢٢، اعتمد الأردن استراتيجية جديدة تهدف إلى تأمين إمداداته المائية بشكل مستدام، لا سيما من خلال مشروع تحلية مياه العقبة الذي سيوفر نحو ٧٠٪ من احتياجات عمّان. ويحظى هذا المشروع بدعم عدد كبير من الشركاء الدوليين، وسيكون إنجازاً رئيسياً. وبالتوازي، يستثمر الأردن في تقليص الفاقد المائي، والتحول الرقمي، وتدريب الكوادر الشابة في قطاع المياه، ضمن استراتيجية متعددة الأبعاد يُنتظر أن تكون شديدة الفعالية.

العراق: ٧٠ بالمئة من موارد دجلة والفرات تأتي من الخارج

أوضح السيد ثائر الجميلي أن قضايا المياه في العراق ليست تقنية فحسب، بل تقع في صلب أمن البلاد وتميبتها واستقرارها واستدامتها البيئية. فالعراق من أكثر المناطق هشاشة، يتسم بمناخ جاف، واعتماد كبير على موارد مائية خارجية، واختلالات هيدرولوجية تفاقمتها زيادة درجات الحرارة.



Groupe MERLIN

LA RÉFÉRENCE INGÉNIERIE depuis 100 ans



Nos missions techniques allient rencontres humaines, diversité et innovation, elles sont dédiées aux thématiques suivantes :



- Protection et renaturation des cours d'eau,
- Protection des ressources en eau potable,
- Distribution d'eau potable,
- Dépollution des eaux usées et production de biométhane



- Décarbonation de nos territoires (chaleur) et de nos industries
- Production, distribution d'énergies « free » CO₂
- Combustibles solides de récupération, bois déchets



- Collecte, tri, recyclage, valorisation de nos déchets
- Réduction des matières plastiques
- Déchets des REP*

* Responsabilité Élargie des Producteurs



- Aménagements de nos villages, villes, agglomération, métropoles dans un souci permanent de sobriété carbone et mieux vivre en ville
- Transports en mode doux



Au sein d'une structure familiale, nos **650 ingénieurs et techniciens** participent très concrètement à la mise en œuvre d'infrastructures à impacts positifs pour la planète, la santé et le bien-être de ses habitants.

NOTRE METIER :
Maître d'œuvre,
Ingénieurs
Conseils

NOS COLLABORATEURS

65% d'ingénieurs
25% de techniciens et projeteurs
10% d'administratifs

... en France et à l'international

L'INTERNATIONAL
15% de notre activité

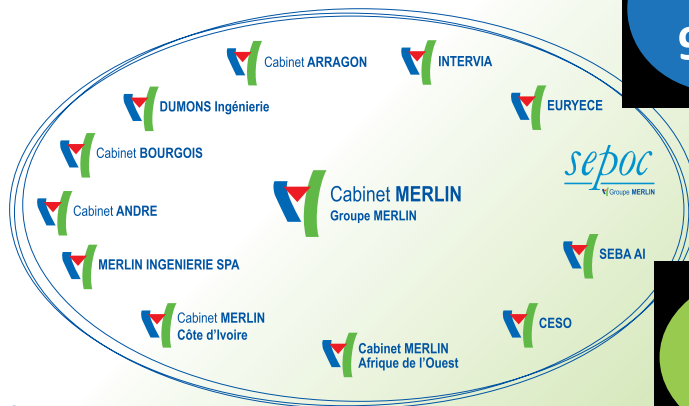
NOS IMPLANTATIONS
40 en France
6 à l'étranger

MONTANT ANNUEL DES TRAVAUX DIRIGÉS
1,5 Md€

CHIFFRE D'AFFAIRES
90 M€

LE GROUPE
15 Sociétés
650 Collaborateurs

NOS CLIENTS
85% Clients Publics
15% Clients Privés



ثمن التناقص عن التحرك إلى ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٥٠.

وفي مواجهة هذا الواقع، توجد عدة جهات تمويل دولية كبرى في الصفوف الأولى. إذ يلعب البنك الدولي دوراً محورياً، بأكثر من ٢,٥ مليار دولار من المشاريع في المنطقة، بينها ٢٥٠ مليوناً لتحسين إمدادات المياه في بيروت. وتشارك مؤسسات أخرى، مثل بنك التنمية الأفريقي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، من خلال باقة من الأدوات: منح، وقروض، وضمانات للقطاع الخاص، وتأمينات، ومساعدة تقنية.

كما تساهم صناديق متعددة الأطراف في هذا الإطار؛ فنندوق المناخ الأخضر، التابع للأمم المتحدة، يمول مثلاً مشاريع تحلية في الأردن. وأخيراً، تحضر بقوة كل من بنك الاستثمار الأوروبي (BEI) والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (BERD)، وخصوصاً في مجالات التحلية ونقل المياه في الأردن. وإلى جانب هذه المؤسسات متعددة الأطراف، يضطلع مانحون ثنائيو الأطراف، مثل صندوق أبوظبي للتنمية، بدور مهم، إذ خصصوا مبالغ كبيرة لمشاريع في نحو ثلاثين دولة. وغالباً ما تتشارك هذه الجهات في تمويل المشاريع نفسها، ما يتيح توزيع المخاطر وزيادة حجم التمويل المعبأ.

وتتحرك فرنسا بدورها على عدة مستويات. فعلى الصعيد السياسي، تنشط في الأمم المتحدة وفي إطار الاتحاد الأوروبي. وعلى الصعيد الاقتصادي، يبقى ذراعها الرئيسي هو الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، التي تستثمر بكثافة في قطاع المياه، ولا سيما في العراق ومصر. ويفضل تمويلاتها، يحصل ملايين الأشخاص كل عام في العالم على نفاذ دائم إلى مياه الشرب أو إلى خدمات مائية محسنة. وقد مُنح العراق مؤخراً قرضان بقيمة ١١٠ و ١٠٠ مليون يورو، ومن المنتظر إطلاق مناقصات قريبة.



سعادة السفيرة
ليينا الحديدي



السيد جان باتيست شوفيل

بالأردن والعراق وسوريا، حيث تفرض ندرة الموارد ضرورة تعزيز الشبكات، ومكافحة التسريبات، وتطوير الصرف الصحي وإعادة استخدام المياه.

وذكر بأن التركيز ينصب غالباً على مياه الشرب، غير أن الصرف الصحي لا يقل أهمية: أولاً للصحة العامة، ثم بوصفه مورداً يُعاد استخدامه في الصناعة والزراعة. ولهذه الأسباب، أصبحت أنشطة المياه اليوم في صميم نموذج NGE وأوضح أن المجموعة حاضرة بالفعل في عدة دول في المنطقة: المغرب ومصر والمملكة العربية السعودية، مع وجود تاريخي في الأردن وفلسطين. ففي المغرب، تعمل NGE خصوصاً على محطات تحلية لصالح مجموعة الفوسفات (OCP)، وفي موريتانيا على مدّ شبكات الأنابيب، وفي فلسطين والأردن على مشاريع معالجة مياه الشرب.

وتعتمد استراتيجية التطور الدولي للمجموعة على محورين إقليميين كبيرين: الأول في أميركا اللاتينية، ولا سيما الأوروغواي؛ والثاني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي منطقة يعاني فيها الإجهاد المائي حدة خاصة. وفي هذه



السيد ناثر الجميلي



السيد بنجامين هد

الجغرافيا، يحتل المغرب مكانة مميزة؛ إذ أصبح الفرع المغربي أول فرع دولي للمجموعة من حيث عدد الموظفين، بحوالي ٣,٠٠٠ عامل، ومعدل نمو يناهز ٥٠٪ سنوياً، مع كون أنشطة المياه أول نشاط للبنى التحتية هناك.

وفي معرض حديثه عن الخبرة الفرنسية في هذا القطاع، شدّد السيد بنجامين هد على أن فرنسا تتمتع باعتراف دولي قوي، وأن كبريات شركات المياه فيها تتقن العمليات التكنولوجية والترتيبات التعاقدية، وتشكل، مع كبار الفاعلين في البناء والأشغال العامة، مجموعة ذات صدقية عالية في الأسواق الدولية. لكنه نبّه إلى أن هذه المكانة ليست حكراً محفوظاً - وأن الشركات الفرنسية مطالبة بالاستمرار في الابتكار، وتقديم حلول متكيفة مع القيود المحلية، والمحافظة على تنافسيتها من حيث التكاليف.

وأوضح أن قوة NGE الخاصة تكمن في مكتبها الداخلي للهندسة، الذي يضم خبراءاً هيدروليكيين مرموقين، وفي قدرة المجموعة على تغطية كامل السلسلة، من التصميم إلى التنفيذ، في أربعة مجالات متكاملة: إنتاج مياه الشرب، ونقل المياه، والصرف الصحي، والأشغال عالية التقنية في البيئات الحضرية. وأشار في هذا الصدد إلى أن المجموعة تطبق تقنيات مثل حفر الأنفاق الصغيرة (microtunneling) أو تبطين الأنابيب من دون حفر الخنادق، وهي أساليب تسمح بتجديد الشبكات من دون فتح الطرق.

الممولون: البنك الدولي، الوكالة الفرنسية للتنمية، الصناديق الخضراء، الصناديق السيادية

قدّم السيد جان باتيست شوفيل، رئيس المكتب الإقليمي لشبه الجزيرة العربية في المديرية العامة للخزانة الفرنسية، تشخيصاً مباشراً: في هذه المنطقة، المياه ليست قضية تقنية فحسب، بل هي أولاً قضية اقتصادية. فالأموال موجودة، لكنها لا تُسجّر إلا للمشاريع المتينة، جيدة التصميم، والمجدية اقتصادياً.

وأشار إلى أن الاحتياجات الاستثمارية تُقدّر بأكثر من ١٠٠ مليار دولار لقطاع المياه وحده. ففي العراق، على سبيل المثال، ارتفعت حصة النفقات العامة المخصصة للمياه من ٩,١٪ إلى ٤٪ من الميزانية الفيدرالية. ويمكن أن يصل

قال ان الخزانة الفرنسية تمتلك أداة أكثر استهدافاً هي - الفاسب - التي تموّل على شكل هبات دراسات أو مشاريع تجريبية في الدول الهشة، وقد دعمت مثلاً شركة غرين سيتيزن في مشروع لمراقبة الموارد المائية في كردستان العراق.

وإلى جانب هذه الترتيبات العامة، يحتل القطاع الخاص الفرنسي موقعاً مهماً؛ إذ تشارك الشركات الفرنسية في العديد من المشاريع الكبرى، مثل مشروع تحلية المياه في العقبة، الذي تشارك فيه أيضاً الوكالة الفرنسية للتنمية، ومؤسسة بروبازكو، وشركة سوز، وصناديق بنى تحتية مثل - ميريديام - إضافة إلى بنوك تجارية.

وتطرق السيد شوفيل إلى الصناديق السيادية الخليجية بوصفها ركيزة أخرى رئيسية، مشيراً إلى أن هدفها هو تحقيق الربحية لا تقديم الإعانات. ففي المملكة العربية السعودية مثلاً، يوفر صندوق الاستثمارات العامة (PIF) ضمانات وآليات لحماية العائدات مطمئن المستثمرين. وقد سمحت هذه الأدوات ببناء حافظة واسعة من المشاريع في مجالي المياه والكهرباء. وتستثمر هذه الصناديق بالتشارك مع شركات خاصة، ويمكنها شراء أو إدارة البنى التحتية مباشرة، كما تدعم الابتكار بتمويل الشركات الناشئة وصناديق رأس المال المُخاطر المتخصصة في التقنيات المتعلقة بالمياه.

استثمارات وبنى تحتية: الاحتياجات والأدوات

المتوسط ملتقى ثلاث قارات: أفريقيا وآسيا وأوروبا، وبصفته هذه، يعدّ قطباً اقتصادياً رئيسياً تتزايد فيه الاحتياجات الاستثمارية لمواكبة التحولات الجارية في المنطقة. ولمناقشة هذه القضايا، شارك في هذه الجلسة أربعة متحدثين: الدكتور علي حمية، الوزير السابق والمستشار لدى رئيس الجمهورية اللبنانية لشؤون إعادة إعمار لبنان؛ والسيد ألكسندر رتل، رئيس لجنة المتوسط - الشرق الأوسط لدى مستشاري التجارة الخارجية لفرنسا؛ والسيد أنطوان كولا، المدير التنفيذي الدولي لشركة ترانسديف؛ والسيد جان لوك شوفان، رئيس غرفة التجارة والصناعة إيكس - مرسيليا - بروفانس.



الدكتور علي حمية

الدول العربية تستثمر بشكل كبير في مشاريع البنى التحتية للنقل العام لمواكبة النمو السكاني، والتوسع الحضري السريع، وإعادة هيكلة قطاعات كاملة من الاقتصاد.

وأشار إلى أن ثلاثة أنماط رئيسية من المشاريع تصدر المشهد حالياً: إنشاء شبكات نقل جديدة (الترامواي، المترو، القطارات)، كهربية الأساطيل القائمة، وتحديث الشبكات لزيادة



السيد أنطوان كولا

وتيرة الرحلات وتحسين جودة الخدمة.

وبحسب السيد كولا، تجمع المنطقة بين رؤية استراتيجية، وقدرة تمويلية، ومتطلبات عالية على صعيد الجودة. وقال: يجب أن تكون الشبكات الجديدة فعالة منذ اليوم الأول، وعلى مستوى أفضل المعايير الدولية. وفي هذا السياق، تبرز فرص حقيقية أمام الفاعلين الفرنسيين في قطاع النقل العام، وتعتزم ترانسديف الاضطلاع بدورها الكامل في هذا المجال.

مرسيليا، «عاصمة جنوب أوروبا»

أوضح السيد جان لوك شوفان أن مدينة مرسيليا لا تكفي بالنظر إلى المتوسط، بل تعيش منه، وتعمل فيه، وتصنع الأعمال من خلاله. وهذه هي الرسالة التي يرغب بتقديمها حين يتحدث عن مدينته - مرسيليا، بوابة المتوسط - وذكر بأن مرسيليا تمثل منظومة متكاملة متجهة نحو البحر: مؤسساتها، واقتصادها، وبنائها



السيد جان لوك شوفان

التحتية، بالإضافة الى ثقافتها وطريقة عيشها.

لبنان: تطبيق القرار ١٧٠١ ووقف إطلاق نار حقيقي

وصف السيد علي حمية بلده لبنان بأنه متضرر بشدة من الحرب، ولا يمكن أن ينهض من دون استقرار ومن دون دعم دولي. واستعرض تداعيات الهجوم الإسرائيلي في عام ٢٠٢٤، الذي دمر آلاف المباني على الرغم من وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه برعاية فرنسية أميركية سعودية. وقال بان الضاحية الجنوبية لبيروت والعديد من القرى الحدودية تعرضت لدمار



الدكتور علي حمية

واسع، بحيث لم تحتفظ نحو ستين بلدة إلا بجزء ضئيل من مبانيها.

وأشار إلى أن القطاعات الزراعية والريفية تضررت هي الأخرى، وأن تكلفة إعادة الإعمار تُقدّر بـ ١١ مليار دولار وفقاً للبنك الدولي. واعتبر أن تطبيق قرار مجلس الأمن ١٧٠١ وفرض وقف إطلاق نار فعلي هما الشرطان الأساسيان للاستقرار وعودة المستثمرين. كما أشار إلى الإصلاحات الجارية لتحسين مناخ الأعمال، وذكر بالتخصيص لمؤتمر سيعقد في باريس قريباً مخصص لإعادة إعمار لبنان وإنعاش اقتصاده. وبالنسبة لقائمة القطاعات ذات الأولوية التي وضعتها السلطات ذكر من بينها الطاقة والمياه، إلى جانب المطارات، والبنى التحتية الطرقية، والصرف الصحي، والموانئ، وممرات النقل، والبنى التحتية الرقمية.

النقل، المدن، والخدمات اللوجستية: المتوسط منصة محورية

السيد أنطوان كولا قال بان التنقل أصبح اليوم خدمة أساسية، لا سيّما في العالم العربي، حيث تتفاقم الاحتياجات. ويُعدّ النقل العام عاملاً رئيسياً للإدماج الاجتماعي، إذ يتيح الوصول إلى فرص العمل، والرعاية الصحية، والتعليم، مع تقليص الازدحام في المدن والانبعاثات الكربونية. وأوضح أن

WHAT DRIVES ME? TAKING THEM TOWARDS THEIR FUTURE.

Become a **school bus driver**. Join us.

At Transdev, we give our talents the opportunity to develop and have a positive impact on society and people's lives, by delivering ever safer, more reliable and more innovative mobility services.

واحد باسم الدولة وبصفتهم رواد أعمال. ويُشكّل مستشارو التجارة الخارجية منظومة تجمع بين البعدين المؤسسي والاقتصادي، إذ تضمّ قادة من كبريات الشركات ومن فاعلين اقتصاديين آخرين.



السيد ألكسندر رتل

وفي تناوله لموضوع القمة، شدّد السيد رتل على حجم الاحتياجات الاستثمارية في قطاع المياه، وأكد ضرورة إيجاد حلول مبتكرة. وقال إن المياه يجب أن تكون موضوعاً للتخالف، وأداة للسلام والتعاون، لا سبباً للنزاعات.

ثم عرض وضع تونس، الذي يعدّ نموذجاً يعكس حالة المنطقة ككل، مبيّناً أن البلاد تعاني من جفاف حاد منذ خمس سنوات، مع امتلاء السدود بنسبة ٢٠ إلى ٢٥٪ وأن ٨٠٪ من المياه المستهلكة تُستخدم في الزراعة. وذكر بأنه رغم توفر الحلول، فإن نجاحها مشروط بتوفر تعاون متعدد الأطراف فعال.

وعند سؤاله عن التعاون بين الشركات الفرنسية، أقر السيد رتل بأنها تتنافس فيما بينها، لكنها تعرف أيضاً كيف تتوحد في إطار عرض فرنسي مشترك عندما يقتضي ذلك المصلحة العامة.

وأشار إلى أن ميناء مرسيليا - فوس البحري الكبير هو أول ميناء في فرنسا، متصل بأكثر من ٥٠٠ ميناء حول العالم، ويؤدّي دور محور طبيعي بين أوروبا وحوض المتوسط. كما أن مطار مرسيليا - بروفانس، ثاني أكبر مطار شحن في فرنسا، يوفر شبكة خطوط جوية تكمل العرض البحري، ما يجعل من مرسيليا نقطة عبور لوجستية محورية.

وأضاف أن مرسيليا تشترك مع الضفة الأخرى للمتوسط في ثقافة الروابط والثقة والعلاقات المباشرة، مستفيدة من شبكات الاغتراب، الأمر الذي يسهل دخول الأسواق، وفهم القواعد غير المكتوبة، ورفع الحواجز الثقافية.

وردّاً على سؤال حول حضور الشركات الفرنسية الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي، حدد رئيس الغرفة أربعة روافع لتعزيز هذا الحضور: الارتكاز المحلي (دعم إقامة الشركات في الميدان)، والتحالفات الصناعية (الشراكات والمشاريع المشتركة)، والحركية الاقتصادية (تسهيل تأشيرات الأعمال)، والاستقرار التنظيمي والمصرفي مع ضمان شفافية الأموال وحرية حركة رؤوس الأموال.

ألكسندر رتل: المياه رافعة للسلام والتعاون

ألكسندر رتل، رئيس لجنة المتوسط - الشرق الأوسط في مجلس مستشاري التجارة الخارجية لفرنسا، ذكر بالطبيعة الخاصة لهذه المنظمة التي تجمع رؤساء شركات متطوعين يُعيّنون بمرسوم من رئيس الوزراء، ويعملون في أن

الممر الاقتصادي الهند - الشرق الأوسط - أوروبا: IMEC مشروع لوجستي وجيوسياسي

يجمع بين التدفقات المادية والرقمية في خدمة التحول الطاقوي والاقتصاد الرقمي.

وشدّد السيد مستراليه على مفهوم - الشبكة - في هذا الممر: ففي عالم معرض للحوادث والانسدادات مثل انفجار مرفأ بيروت أو الازدحامات في قناة السويس لم يعد منفذ وحيد كافياً. ومن هنا جاءت فكرة تنويع نقاط الوصول: الإسكندرية، ودمياط، وبورسعيد، وربما في المستقبل طرابلس وبيروت واللاذقية، بل وحتى ميناء عميق في غزة. والطموح هو في بناء شبكة مرنة قابلة للتكيف قادرة على - ري - المناطق الداخلية.

ويهدف IMEC، إلى مواكبة نمو المبادلات بين الهند وأوروبا، المتوقع أن يتضاعف في السنوات المقبلة متجاوزاً بكثير القدرات الحالية. ويُطرح المشروع كطريق بديلة أو مكمل لمبادرة - الحزام والطريق - الصينية، وكرجمة اقتصادية لاتفاقيات أبراهام حيث يشكل الممر أحد مكونات خطة السلام في المشرق، شريطة إدماج الدول المجاورة والتفكير في IMEC، كأداة لإعادة الإعمار والتكامل الإقليمي.

وعلى الصعيد المؤسسي، يتمتع IMEC، بحوكمة - خفيفة ولكن فعّالة -، إذ يجتمع في لجنة القيادة ممثلو الدول الثماني الموقّعة (الشيربا)، مدعومين بخمسة فرق عمل موضوعية: البضائع، والطاقة، والرقمي، والتمويل، والتنسيق. وقد أدرج الاتحاد الأوروبي هذا الممر ضمن مبادرته «البوابة العالمية» التي يُفترض أن يصبح أحد مشاريعها الرائدة. تمويل المشروع يتم من الدول الموقعة، لكن اللجوء إلى تمويلات متعددة الأطراف لبعض المقاطع يمكن أن يعزز جدوى واستدامة الممر.



السيد جيرار مستراليه

قدّم السيد جيرار مستراليه، المبعوث الخاص لرئيس الجمهورية الفرنسية لمشروع IMEC، عرضاً لهذا المشروع الاستراتيجي الذي تم توقيعه على هامش قمة العشرين في نيودلهي في سبتمبر ٢٠٢٣. ويُعد IMEC، ممراً يربط الهند بأوروبا عبر شبه الجزيرة العربية ويتألف من ثلاثة مقاطع: محور بحري يربط عدة موانئ هندية بشبه الجزيرة العربية؛ ومحور بري يمر بالسعودية والإمارات والأردن وإسرائيل؛ ومحور بحري متوسطي يصل إلى أوروبا، مع عدة موانئ استقبال محتملة، في مقدمتها مرسيليا.

وأوضح أن IMEC، ليس مجرد خط لنقل الحاويات، بل صُمم أيضاً لاستيعاب أنابيب للهيدروجين الأخضر، وخطوطاً كهربائية مخصصة للطاقة المتجددة، فضلاً عن كابلات ألياف بصرية لنقل البيانات، ما يجعله ممراً متعدد الوسائط

ميناء مرسيليا - فوس : محور فرنسا في مشروع IMEC

ميناء مرسيليا فوس كميات كبيرة مرتبطة بالمصافي والغاز الطبيعي والصناعات الكيماوية، ويظل رأس جسر للطاقة نحو فرنسا وأوروبا بفضل شبكة الأنابيب التي تربطه بالمطارات والمصافي حتى سويسرا وألمانيا.

وأشار إلى أن مستقبل الميناء يمر عبر إعادة توظيف تدريجية لبناء التحتية، وقد خُصص لذلك ميزانية قدرها مليار يورو على خمس سنوات، للانتقال من محور كربوني إلى محور يقوم على الطاقات الجديدة منخفضة الكربون، وتعزيز المحور الاستراتيجي مرسيليا - ليون - بورغونيا، وترسيخ موقع مرسيليا كمنصة استراتيجية لمراكز البيانات ولنقاط هبوط الكابلات البحرية، بما يؤهل المدينة لاحتلال المرتبة الخامسة بين كبريات العقد الرقمية في العالم.

وبالعودة إلى مشروع IMEC، أوضح السيد مارتيل أن الموانئ المرتبطة بالمرمر هي - عَمَد في شبكة -، وأن نقطة الضعف في أي من هذه العقد قد تُعرض المنظومة بأكملها للفشل، ما يستدعي تنسيقاً رقمياً بين الفاعلين، وتوحيد المعايير البيئية، والعمل بمنطق الشبكة مع جميع الموانئ. واقترح في هذا السياق إنشاء نادي موانئ IMEC لوضع رؤية مشتركة، معتبراً أن نجاح المشروع سيعتمد على التزام جميع الأطراف العامة والخاصة.



السيد هيرفيه مارتيل

السيد هيرفيه مارتيل، المدير العام لميناء مرسيليا فوس، عرض مسار هذا الميناء، الأول في فرنسا، في حاضره ومستقبله، مشيراً إلى أن مجلس الإشراف فيه اعتمد مؤخراً مشروعاً استراتيجياً لخمس سنوات، مصحوباً برؤية تمتد حتى عام ٢٠٥٠. وترتكز هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور: تدفقات الطاقة، واللوجستيات، والبيانات، في انسجام مع طبيعة ممر IMEC

وأوضح أن الميناء يتعامل مع ٧٥ مليون طن من البضائع سنوياً، ويوفر أكثر من ٤٠,٠٠٠ وظيفة على موقعين: مدينة مرسيليا وخليج فوس. كما يعالج

المملكة العربية السعودية : إصلاحات داخلية وطموحات خارجية

النتائج المحلي الإجمالي يأتي من قطاعات غير نفطية. وإلى هذا التحول الهيكلي، تُضاف الجهود المبذولة لاعتماد حوكمة شفافة وخوض معركة حاسمة ضد الفساد، في خطوة تُقدّم وصفها شرطاً مسبقاً لجذب الاستثمارات الأجنبية وتأمين التزاماتها طويلة الأمد. وقال: السعودية تفتتح تدريجياً حيث أضحت بإمكان الأجانب امتلاك العقارات، والحصول على إقامة مميزة، والاستثمار من دون شريك محلي.

وفي محور آخر من هذه التحولات، أشار إلى سعي المملكة إلى بناء طاقاتها الشابة، حيث تعمل على تخصيص نظامها التعليمي وفتح الأبواب أمام المدارس والجامعات الأجنبية، موجّهاً رسالة واضحة إلى المؤسسات التعليمية الفرنسية مفادها أن الفرنكوفونية تمثل أرضية مشتركة، وأن اللغة الفرنسية هي أيضاً لغة للأعمال.

وعلى الصعيد الإقليمي، تدفع المملكة بقوة نحو مزيد من التنسيق بين دول الخليج؛ فهي تدعم إنشاء هيئة مشتركة للطيران المدني، وترؤّع لمشروع خط حديدي فائق السرعة يربط بين مدن كبرى في المنطقة. وقال: هذه المنطقة من العالم تتحرك، وتتوحد، وتصنع دينامية لوجستية، يمكن أن تمتد وتتسع لتشمل سوريا ولبنان ودولاً أخرى في المنطقة.

أما توصيته للشركات الفرنسية فجاءت مباشرة: الاستقرار في المملكة، وتوظيف السعوديين، والإنتاج محلياً. فالإطار التنظيمي الجديد في المملكة مصمم لمكافأة من يختارون هذا الترسخ طويل الأمد؛ إذ يمنح نظام التصنيف التفصيلي المشاركة في المناقصات العمومية للذين يستثمرون فعلياً على الأرض، ويُرْسُون حضوراً صناعياً، ويساهمون في التشغيل المحلي.



الدكتور محمد بن لادن

عرض الدكتور محمد بن لادن، رئيس مجلس الأعمال الفرنسي السعودي، المكانة الخاصة التي تحتلها المملكة اليوم في خضم هذه التحولات الإقليمية الكبرى، قائلاً بأن المملكة اليوم أكبر ورشة مفتوحة في العالم، مضيفاً أنه منذ إطلاق رؤية ٢٠٣٠، شرعت الرياض في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية غير المسبوقة.

وتأتي في طليعة هذه التحولات عملية تنويع الاقتصاد، حيث بات ٣٦ ٪ من

أوليفيه كاديك : « ثلاثة الربح » مع مشروع IMEC

ويرى في IMEC، أكثر من مجرد ممر اقتصادي، بل جسراً استراتيجياً يربط أوروبا بدول الخليج والهند حول طموح مشترك يقوم على الانفتاح والابتكار والاستقرار. مستشهداً بتعبير السيد جيران مستراليه، ويصفه بأنه بديل عن الصين ويبرز الدور البنوي لاتفاقات أبراهام في فهم اختيار ميناء حيفا كنقطة وصول، وعلى المدى الأطول، إمكان تحقيق آثار إيجابية للبنان.

ويرى أن الفوائد أولاً أوروبية، إذ يمنح الممر الاتحاد الأوروبي فرصة تاريخية للتقارب مع الهند، وتأمين طرقه التجارية وتنويعها، وتقليص اعتماده على ممرات هشة، مع تعزيز استقلاليته الاستراتيجية في مجالات البنى التحتية والطاقة والتكنولوجيا، ورفع تنافسية شركاته.

أما بالنسبة لدول الخليج، فإن IMEC يعمل كمسرّع لتنويع اقتصاداتها؛ فمن خلال شبكة متعددة الوسائط تجمع بين الموانئ والسكك الحديدية والطاقة، تصبح المنطقة صلة وصل بين آسيا وأوروبا، وتتحول إلى محور لجسّتي يجتذب رؤوس الأموال والابتكارات والتقنيات، مسهمًا في الوقت نفسه في الاستقرار والازدهار الإقليميين، وهي أهداف تشاطرها فرنسا بالكامل.

وبالنسبة للهند، يشكل الممر رافعة استراتيجية كبرى؛ إذ يتيح لها وصولاً أكثر مباشرة وسرعة إلى السوق الأوروبية، شريكها التجاري الأول، ويضعها في قلب التبادلات الأوراسية، فيما تسهم البنى التحتية الجديدة في تحديث منظومتها اللوجستية ودعم نموها الداخلي، وتعزيز تنافسية شركاتها. وهكذا تصبح الهند محورا لسلاسل قيمة أكثر صموداً واستدامة وتنوعاً، مع ترسيخ الشراكة بين أوروبا والهند في مجالات الابتكار والربط والطاقة النظيفة. ويخلص السيد كاديك إلى أن IMEC مشروع «رابح لأوروبا، رابح للخليج، رابح للهند»، أي مشروع يحمل بذور الأمل في عالم يبحث عن توازنات جديدة.



السيناتور أوليفيه كاديك

في سياق عالمي يتسم بتصاعد التوترات وإعادة تشكيل التحالفات، يدافع السيناتور أوليفيه كاديك، رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الفرنسية دول الخليج، عن خيار التعاون بدل المواجهة. وتقع في صميم رؤيته فكرة - الدبلوماسية المائية - فالأحواض والبحار لا ينبغي أن تكون خطوط صدع، بل فضاءات للمشاركة والإدارة الجماعية والتضامن. والمياه، باعتبارها مورداً حيوياً، يجب أن توحّد أكثر مما تُقسّم.

وفي هذا المنطق، يتناول مشروع ممر IMEC، واضحاً إياه ضمن معادلة التناقص بين الصين والولايات المتحدة، ويدعو إلى التعاطي معه بواقعية بدل الاكتفاء بردود فعل دفاعية.

السيد لودوفيك بويه : القمة الاقتصادية موعد لا غنى عنه

وفي لبنان، قال بان باريس تدعم السلطات الجديدة في مسار الإصلاح وإعادة الإعمار، وأعلن عن مؤتمر مخصص لهذا الغرض في الأشهر المقبلة. أما في سوريا، ففرنسا تقف إلى جانب السلطات الجديدة وتستعد لاستئناف الاستثمارات،

وبالانتقال إلى موضوع المياه والبيئة، ذكر بأن دول المنطقة في الخطوط الأمامية في مواجهة التغير المناخي والإجهاد المائي. وأوضح أن فرنسا جعلت من المياه أولوية استراتيجية، تقوم على ضمان الوصول الشامل إلى مياه الشرب والصرف الصحي، واعتماد إدارة متكاملة للموارد. وأكد أن الوكالة



معالي السيد لودوفيك بويه

أكد السيد لودوفيك بويه، المبعوث الخاص الجديد لفرنسا لإعادة الإعمار والتنمية في الشرق الأوسط، على الطابع غير القابل للتجاوز لهذه القمة في سياق العلاقة الاستراتيجية بين فرنسا والعالم العربي، مشيداً بتعبئة مؤسساتية غير مسبقة حول التعاون الاقتصادي.

وعلى الصعيد السياسي، أوضح أن فرنسا منخرطة بالكامل في العمل من أجل أمن شعوب المنطقة واستقرارها وازدهارها، وقد كثفت مبادراتها، ولا سيما مع المملكة العربية السعودية، من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة وإحياء حل الدولتين، في إشارة إلى إعلان نيويورك الذي اعتمده ١٤٢ بلداً، وإلى اعتراف

فرنسا بدولة فلسطين. والهدف هو تحسين الوضع الإنساني في غزة وإعادة إطلاق المسار السياسي، بوصفه الضمانة الوحيدة لأمن مستدام.

فرنسا. وذكر بأن فرنسا والدول العربية تعمل معاً على المستوى المتعدد الأطراف، مشيراً في هذا الصدد إلى تنظيم «قمة المياه الواحدة» الأولى بالشراكة مع السعودية وكازاخستان والبنك الدولي، والتي كرّست التزاماً مشتركاً بوضع المياه في صدارة الأجندة العالمية.

واختتم بالقول إن الاستثمار في المياه يعني الاستثمار في الاستقرار والازدهار وكرامة الشعوب، وإن فرنسا تعتزم البقاء شريكاً «وفياً ومنخرطاً» للعالم العربي في مواجهة تحديات اليوم والغد.

في فلسطين والمغرب العربي، مع التحضير للعودة إلى سوريا. كما تنوي فرنسا الاستفادة من خبرة شركاتها في مجالات توزيع المياه، والتحلية، وتخطيط شبكات الصرف، عبر مشاريع كبرى في دول المنطقة.

وتحدث السيد بويه عن - فريق فرنسا - وهو شبكة فريدة تضم الوزارات، والسفارات، والغرف التجارية، وبيزنس فرانس، وبي بي إف فرانس، وميديف إنترناسيونال، و«سي بي إم إي»، ومستشاري التجارة الخارجية، في خدمة الشركات الفرنسية المصدرة والمستثمرين العرب الراغبين في التوطن في

السيد راؤول دولامار : المياه والبيئة في صلب الفرص

مطبقة حلولاً في مجالات الطاقات النظيفة، والفعالية الطاقية، ومعالجة النفايات، والمواد منخفضة الكربون، والشبكات الذكية. وخلص إلى أن البيئة قطاع للنمو ولخلق الوظائف والابتكار، يتطلب تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لبناء بنى تحتية بيئية حقيقية، لا تقل أهمية للقرن الحادي والعشرين عما مثلته الطرق والموانئ وشبكات الكهرباء للقرن الماضي.

وأشار إلى أن الأزمات المناخية والغذائية والمائية والطاقية تؤكد ثلاث حقائق: لا يمكن لأي اقتصاد أن يزدهر بعد الآن من دون إدماج القيد البيئي؛ ولا يمكن لأي دولة أن تتحرك بمفردها؛ ولم تعد التقنيات مجرد آفاق بعيدة، بل أصبحت حلولاً قابلة للتطبيق فوراً. وفي هذا السياق، يرى فرصاً اقتصادية مشتركة غير مسبقة بين فرنسا والدول العربية.

وذكر أربعة مجالات رئيسية لهذه الفرص: أولها قطاع المياه، بما يشمل من تحلية، ومحطات معالجة، ومعالجة مياه الصناعات، والري الذكي، وإعادة استخدام المياه العادمة؛ وهي مجالات

يمكن أن تستهدف فيها الاتحادات الفرنسية العربية موقع الصدارة عالمياً. وثانيها إعادة التدوير، والطاقات المتجددة، والبنى التحتية المرنة، والتكيف المناخي، التي تمثل سوقاً نامية بقوة في جميع الدول العربية. أما الرافعة الثالثة فهي التعاون بين الشركات الناشئة، والجامعات، ومراكز البحث، وحاضنات الأعمال، القدرة على إنتاج حلول سريعة ومرنة. وأخيراً، تأتي التعبئة المشتركة للصناديق السيادية العربية، والبنوك الفرنسية والعربية، والمؤسسات متعددة الأطراف، من أجل هيكلة تمويلات مستدامة على نطاق واسع.

واختتم بالدعوة إلى تحويل هذه الرؤية إلى أفعال، مؤكداً أن القمة لا تعد نقطة نهاية، بل نقطة انطلاق؛ وأن المياه والبيئة لم تعودا في صلب المجتمعات فحسب، بل أصبحا أيضاً في صميم الفرص وخيارات المستقبل.



السيد راؤول دولامار

أوضح السيد راؤول دولامار، في كلمته الختامية، أن قضيتي المياه والبيئة لم تعودا قضايا هامشية، بل أصبحتا رافعتين مركزيتين للاستقرار والابتكار والازدهار، وتقعان اليوم في قلب الاستراتيجيات الاقتصادية على ضفتي المتوسط.

وأشار إلى أن العلاقات الاقتصادية الفرنسية العربية كانت تُبنى لفترة طويلة حول الطاقة والبنى التحتية والتنقل والاستثمار، لكن كلمة أخرى عالمية وحيوية تفرض نفسها اليوم: «المياه»، لأنها شرط للصحة العامة، والأمن الغذائي، وتخطيط العمران، بل وللسلام أحياناً. وذكر بأن هذا المورد المعرض لتقلبات المناخ يمكن أن يكون أيضاً عامل هشاشة للمجتمعات من خلال تضخيم المخاطر المادية والبشرية والاجتماعية.

وبيّن أن فرنسا والدول العربية تتشاركان التشخيص نفسه: فهي تواجه تحديات لا تعترف بالحدود، غير أن هذه التحديات ليست تهديدات فحسب، بل تفتح أيضاً

فضاءً للفرص. ويجب التعامل مع المياه بوصفها تحدياً مشتركاً ومسؤولية مشتركة. وقال: من مسؤوليتنا أن نضمن أن يتمكن كل فرد، وكل شركة، وكل إقليم، من الحصول على مياه عالية الجودة، وبكميات كافية، وبطريقة مستدامة، وبكلفة معقولة وأوضح أن القمة أظهرت كيف يمكن لهذه المسؤولية المشتركة أن تتحول إلى محرك قوي للتعاون، إذ لم تعد المياه مجرد مورد، بل نموذج اقتصادي جديد قيد الابتكار، وخيراً عاماً يستدعي استثمارات جديدة وتقنيات جديدة وشراكات جديدة.

وأضاف أنه في مواجهة تحديات البيئة، فإن الاستنتاج لا يقل قوة: لم يعد هذا القطاع قطاعاً للمستقبل فحسب، بل هو المستقبل نفسه وذكر بأن العالم العربي، من خلال رؤاه الاستراتيجية، يخوض تحولات عميقة في مجال الطاقات المتجددة والتكيف المناخي، فيما تتخبط فرنسا بدورها في تحولها البيئي،

السيد نيكولا فوريزيه : دينامية جديدة في العلاقة بين فرنسا والعالم العربي



السيد نيكولا فوريزيه، وزير التجارة الخارجية والجدبية



ولا استقرار سياسي أو اجتماعي من دون مياه، كما أن البيئة تشكل شرطاً مباشراً للأمن الغذائي والطاقي والصحي لمئات الملايين من الأشخاص. وذكر بأن العالم العربي من بين المناطق الأكثر تعرضاً لنُدرة المياه والتصحر والتوترات التي يمكن أن تنجم عنهما، لكنه أيضاً من المناطق التي تشهد بروز أكثر المشاريع طموحاً في مجالات الإدارة المستدامة للموارد، والتحلية، والسيادة الزراعية، والفعالية الطاقية، والبنى التحتية المرنة، والصناعة الخضراء.

وأشار إلى أن مناقشات اليومين تناولت عدة رهانات حاسمة، مثل السيادة المائية والغذائية، مع تركيز خاص على الاستثمارات والبنى التحتية المرتبطة بالمياه في العديد من دول المنطقة، مبرزة الابتكارات التكنولوجية وسبل التمويل والشراكات بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى المبادرات العابرة للأقاليم، على غرار الممر الاقتصادي الهندي، الشرق الأوسط، أوروبا.

وتحدث عن بروز رؤية مشتركة تقوم على رفض الاستسلام لمنطق القدر المحتوم، واختيار الاستثمار والتعاون والابتكار. ودعا إلى النظر إلى المياه ليس فقط بوصفها تحدياً جيوسياسياً كبيراً، بل أيضاً كفرصة للتحويل والتحديث بالنسبة للاقتصادات المعنية. كما دعا إلى جعل القمة لحظة التزام ملموس: تكثيف التبادلات، وخلق التآزر، وتصوّر شراكات جديدة، وفتح آفاق غير مسبوقة أمام الشركات.

وفي ختام رسالته، وجّه تحية حارة إلى السيد فانسان رينا، مشيداً بفترة ولايته التي اتسمت بالصرامة والرؤية، وتمنّى التوفيق للسيد راؤول دولامار، الذي يُعهد إليه بمواكبة الغرفة في التحولات المقبلة، خصوصاً في مجالات الذكاء الاصطناعي والقطاعات الجديدة الناشئة.

وجّه السيد نيكولا فوريزيه، وزير التجارة الخارجية والنشاط الاقتصادي، الذي كان في مهمة في الشرق الأوسط وتحديداً في عُمان والكويت خلال أيام القمة، رسالة إلى الجلسة الختامية، شدد فيها على الأهمية الاستراتيجية لهذا الموعد في إطار الحوار الاقتصادي الفرنسي العربي. وأشار إلى أن المشاركة الواسعة، من جميع دول جامعة الدول العربية ومن عدة أقاليم فرنسية، تعكس حيوية شراكة تاريخية قائمة على الثقة ومتجددة بوضوح في المستقبل.

وأوضح أنه خلال السنوات الأخيرة، تشكلت دينامية جديدة في العلاقة بين فرنسا والعالم العربي، تقوم على الندية وتلاقي المصالح والرغبة في الابتكار المشترك. وتأتي القمة لتعزيز هذا المسار من خلال ربطه بالقضايا الكبرى المعاصرة.

وعن موضوع المياه والبيئة، اعتبر أنه يمثل رهاناً جوهرياً، إذ لا تنمية مستدامة

هذا ليس كوب ماء



إنه المحيط... معالج. مُحلى. صالح للاستخدام. في خدمة الأوطان

في الدول العربية، تنتج فيوليا أكثر من 300 مليون متر مكعب من المياه المحلاة سنويًا.

بقدرة معالجة إجمالية تبلغ 13 مليون متر مكعب يوميًا، موزعة على أكثر من 2300 محطة حول العالم، تعد فيوليا الشركة الرائدة عالميًا في مجال تحلية المياه.

نحن ندعم الهيئات المحلية والصناعات لتأمين الوصول المستدام إلى المياه، بفضل حلول تحلية مياه مبتكرة ومسؤولة.

اكتشف كيف تضمن فيوليا الأمن المائي: africa.veolia.com | near-middle-east.veolia.com

